أحدية الوجود لا وحدته

رد على أ. سعيد فودة في كتابه:

"منح الودود في بيان مذهب وحدة الوجود"

العارف بالله

الشيخ عبد الغني العمري

مُقَدِّمَة

بسم الله الرحمن الرحيم. الحمد لله رافع العلامات في طريق المهتدين، وهادي من يشاء من العباد إلى صحيح الأدلة والبراهين؛ وصلى الله وسلم على الحجة العظمى محمد في الأولين والآخرين، وعلى آله وصحابته أجمعين، والتابعين لهم على النهج القويم إلى يوم قيام الناس لرب العالمين.

وبعد أيها السيد الكريم؛ لقد وقفت على رسالة لك بعنوان: "منح الودود في بيان مذهب وحدة الوجود"، فظهر لي فيها ما يستوجب الرد عليه، من باب التعاون على البر والتقوى فيما بين المسلمين؛ وما كنت لأرد كتابة على ما جاء فيها لولا قولك في آخر مقدمتها: "ومن وجد فيها خطأ أرجو منه أن يدلني عليه، ويصوبني فيه، فإنما العلم يتكامل بالنقد والمراجعة والتحرير الصريح المبني على القواعد العلمية المقررة عند المحققين من علمائنا"، مما يدل على تحرّيك الصواب، وقصدك إلى ما فيه الخير لعموم الأمة، من موافقة السنة والكتاب.

وقبل أن نشرع في مواكبة رسالتك بابا بابا، فلا بأس أن نذكّر بأسس نراها مما ينبغي أن يُحاط به، حفاظا على السلامة في منهجية التناول؛ هي:

١. إن بين عقائد المتكلمين وعقائد الصوفية فرقا أساسا، وهو أن المتكلمين اعتمدوا طريق الفكر في تأسيس عقائدهم، فأسسوا بذلك الأيديولوجيا الإسلامية التي لم يكن يعرفها جيل الصحابة، بوصفه الصف الأول من جماعة المؤمنين؛ بينما عقائد الصوفية تُبنى بناءً أثناء قطع السالكين لمراحل الطريق ذوقا. وهذا الصنف من "العقائد" هو ما كان عليه الصحابة والتابعون.

ومع ذلك فإننا نرى أن ظهور علم الكلام في مرحلة مخصوصة من عمر الأمة، قد كانت له مسوغات تاريخية وجغرافية دعت إليه، لا يجوز إهمالها. وذلك لأن الفتوحات الإسلامية، قد جعلت الأمة تنفتح على عقائد أقوام آخرين، فوجب التحصن ضدها، بما يؤيد الحق من البراهين العقلية؛ حتى لا يُفتن المؤمنون عن دينهم. هذا، بالإضافة، إلى أن المسلمين الجدد، كانوا في حاجة إلى ما يدحض الباطل الذي كان يعم بلدانهم التي منّ الله عليها بالدخول في الإسلام، بما يقطع بينها وبينه. كل هذا، لأن النهج الأصيل في التدين، كان الناس يبتعدون عنه شيئا فشيئا، مع مرور السنين؛ وما نقصد إلا التزكية، التي شرعها الله لعباده، من أجل بلوغ أعلى درجات اليقين، من غير احتياج إلى المعهود عند الناس، من النظر العقلي الذي يخالف طريق النبيين. أما اليوم، فإن العودة إلى الأصل في بناء العقائد عن طريق الكشف هي ما ينبغي أن يكون؛ لأن العقول القاصرة قد اتخذت من عقائدها متاريس تحول دون وحدة الأمة، الواجب شرعا اتخاذ الأسباب إليها.

٢. إن التصوف الذي يتكلم عنه الناس اليوم، ليس تصوفا، كما هو التصوف في أصله. وجل من يعدّونهم صوفية في الغالب، هم إما دارسون أكاديميون، أو فقهاء به مصدّقون، أو

شيوخ من عوام الطريق؛ إن لم يكونوا مدّعين. وقد قابلت يوما شخصا قال لي بنبرة المتحدي: أنا درست التصوف ثلاث سنين! فأجبته: إن التصوف لا يُدرس! فبقي حائرا لا يدري ما يرد. وهذا سببه الخلط المفهومي الذي تعج به الجامعات، ولا من مصحح!

وجميل منك، أيها السيد الكريم، أن جئت في رسالتك بكلام أئمة الطريق، حتى يكون مرجعا لكلينا في تحقيق المعاني التي نعرض لها؛ وإن اختلف طريقانا.

٣. إن مصطلح "وحدة الوجود" الذي يُنسب إلى الشيخ الأكبر، لم يقل هو به؛ وإنما هو مصطلح من وضع الناظرين في كتبه رضي الله عنه. فهو مصطلح على فهمهم هم، لا على مقصوده هو من الكلام. وسيأتي الكلام عليه إن شاء الله.

٤. إن المذاهب العقدية المعروفة اليوم، لا أحد منها يجوز اتخاذه معيارا لعقائد المسلمين، وإن اتضح قربه أكثر من غيره من الحق الموحى به. وعلى هذا، فإن مرجعنا الأوحد في هذا الحوار العلمي لن يكون إلا الوحي، باعتماد القواعد العقلية السليمة. وقد رأيناك ذممت التقليد من غير تمحيص، فنحن نقرك على ما أبديت، وعليه عاملون إن شاء الله. لذلك فكل كلام نقوله، نتحمل تبعاته دنيا وأخرى مباشرة، ولا نتنصل منه بدعوى تقليد أئمة لنا نُجلّهم؛ فإنا ما أخذنا عنهم بتغليب الظن، ولا باعتقاد نزاهتهم عن النقد؛ بل أخذنا عن الله الذي علّمهم فوافقناهم. فله سبحانه الحمد والشكر على ما أعطى وأمدّ.

جرادة، في: ١٧ من ذي القعدة ١٤٣٣/ الموافق لـ:٢ -أكتوبر-٢٠١٢.

الفَصْلُ الأَوَّل

الباب الأول[1]: في بيان مذهب وحدة الوجود

لقد أردتَ أيها الفاضل أن تُعرّف الوجود على نهج الفلاسفة والمتكلمين الذين نعدهم من متفلسفة المسلمين. وينبغي في البداية أن ننبه إلى أن هذا المنهاج مستحدث في الدين، لأن الصحابة رضي الله عنهم لم يعتمدوه في معرفة ربهم. بل إن التفريق بين الدين والفلسفة يكون من هذا الوجه بالأساس. وذلك أن الدين يربط العبد بربه من حيث الإيمان والاستمداد معا، وهما متعلَّق قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥]؛ بينما الفلسفة وإن كانت مستندة إلى إيمان مجمَل، فإنها تحيل العبد على نفسه (عقله). وهذا عندنا بالإضافة إلى مخالفته للدين، فإنه من ضعف العقل ذاته؛ لأن الشيء في عملية التعرف، لا يُحال على نفسه. ومِن أثر هذا الأصل، يُطالَب المتحاكِمون بأن يأتوا بشهداء غير أنفسهم يزكون ما يقولون.

والأمة لم تقع في مستنقع الفكر، إلا بعد طول العهد بالنبوة وضعف الاستمداد من مشكاتها. وقد توهم المتكلمون أنهم بكثرة البحث في العقائد، وتقريرها على ما يقتضيه الفكر، يسدّون الخَلة الإيمانية التي فطنوا لتناميها. بل وصل الحد ببعضهم أن جعل تقعيد العقائد من الواجبات الدينية، بوصفها تحقيقا لمرتبة الإيمان التي هي المرتبة الثانية من الدين. والحق بخلاف ذلك على التمام! ومن أصر على رأيه بعد هذا، فعليه أن يقرّ بعدم كمال إيمان الصحابة رضي الله عنهم، بسبب كونهم لم يشتغلوا بالعقائد على الصورة التي هي لدى

[1] – العناوين كلها نوردها طبقا لكتاب أ. سعيد فودة؛ من بداية هذا الرد، إلى نهايته.

المتكلمين. وإذا أقر بهذا، لزمه الإقرار أن الدين كان ناقصا على عهدهم رضي الله عنهم، ثم صار يتطور على أيدي من اشتغل بالكلام على مر العصور. ثم عليه أن يقرّ بعد ذلك كله أن نهاية العلم في هذا المجال لم تلُح في أفق العقول إلى الآن بسبب عدم بلوغ العقائد نهايتها، ولو على مستوى الفروع وحده. وهذا يجعل غاية الدين مجهولة! بينما الدين في الحقيقة جاء يستنقذ الإنسان من هذه الوهدة؛ فعرّفه الغاية من أول خطوة، والتي هي الله وحده؛ وعرّفه وسيلة السير في طريق التعرف وظروفه وشروطه. فبالاتباع وحده تُدرك الغاية لا بالابتداع. وقد أغنى الله المؤمنين عما يتكبده الفلاسفة من مشاق؛ وليتهم بعد ذلك ظفروا بشيء!

ولا يخفى أن القول المذكور سابقا مخالف لصريح الوحي: فالله قد أخبرنا بكمال الدين والنبي صلى الله عليه وآله وسلم ما يزال بين أهل الدنيا، بقوله تعالى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِيناً﴾ [المائدة:٣]. وكل ما زاد على ما كان عليه الصحابة من حيث المنهاج فهو رَدّ. ومن كان يظن أن الدين يتطور كما تتطور النظريات، فهو على دين وضعيّ غير دين الله الرباني. وقد أغفل المسلمون هذا الأصل، بسبب وقوعهم تحت تأثير الفلسفة منذ القرون الأولى، وإن كان ذلك قد انحصر في المشتغلين بالعلم وحدهم في البداية. أما الطامة، فهي ما حدث من تأثر للعوام بالفكر من وراء المستعمر الذي احتل بلادهم، ومرّر إليهم بالمعاشرة طريقة نظرته إلى الأمور، بما فيها الدين عينه. وهذا هو الذي أدى إلى هذا الخلط الذي نعيشه في زماننا، حتى إنك تعرف من الشخص وتنكر؛.. لا يكاد يسلم من ذلك أحد!

وأول سؤال كان يجدر بك بحثه أنت ومن سبقك إلى هذا الموضوع، هو: هل يمكن للعقل من حيث هو عقل أن يُدرك الوجود؟

قد يقول قائل: لولا أن العقول تدرك الوجود، لبطل كل قول، وصرنا إلى العدم المحض أو العبث الذي لا مَخرج منه!.. فنقول: هذا يكون فيما يعود إلى معنى الوجود عند العامة، الذين يحرم عليهم التباحث في مثل هذه الأمور. وقد رأيناك سلكت مسلكهم فيما سميتَه معنى لغويا للوجود، أو "متبادرا إلى ظاهر العقل". وما نراك قصدت إلا المعنى الذي تُدركه العامة منه كما أسلفنا. ومتى كان العقل العامي المعاشي حجة في مسائل بهذه الخطورة؟!.

والجواب الذي لا شك عندنا فيه، هو أن العقل لا يتمكن من إدراك الوجود (معناه)، وإلا كان الفلاسفة قد وصلوا إلى غاية؛ بينما الواقع يشهد بغير ذلك. أما إن قلت: نحن نخص العقل المؤمن بالكلام دون غيره؛ فإنا نقول لك: العقل المؤمن عليه أن يسلك سبيل المؤمنين، لا أن يتلمس طريقه في الدين على طريقة الفلاسفة الكافرين.

وأما مصطلح "وحدة الوجود" فهو متناقض، ولا يصح إلا عند من يقول بوجودات متعددة يُرجعها إلى وجود جامع. وهذا المعنى هو ما تراه أنت وأمثالك من عوام المسلمين؛ فهو بكم (المصطلح) أجدر وأليق. أما أهل الله، فإن كنا نريد أن ننحت اصطلاحا يوافق مذهبهم، فإنه يكون: "أحدية الوجود". وذلك لأن الوجود عندهم لا يتعدد. ولعلنا سنعرض للأدلة من الكتاب والسنة على أقوالهم فيما يأتي إن شاء الله.

ولو أنك عرضت لوحدة الشهود، وبيّنت معناها إن كنت تعقله، لكان في ذلك غنى عما أردت الخوض فيه من أحكام عقلية متعلقة بالوجود. فلقد أثبتت الوجوب والإمكان والإحالة، ثم عدت فنقضتها لمّا رُمت مطابقة ما تُدركه العامة على مقرّرات أهل الله في هذا الباب. وقد اتضح ذلك جليا، لمّا فهمتَ من كلام خواص الأمة أنهم يُلغون القول بالإمكان ولا يثبتون إلا الوجوب. ولو أنك أدركت حقيقة ما يرمون إليه، لعلمت أنهم وحدهم من

حافظ على هذه المراتب؛ وبحفاظهم عليها، فقد حافظوا على العقل أن لا تختلط عليه الحدود، فتناله الحيرة المهلكة.

وإن هذه المراتب الثلاث عند أهل الله لا تقبل التغير والتبدل، فالواجب يبقى واجبا والممكن ممكنا. وهذا هو ما استشكلته العقول القاصرة، التي رأت أن الممكن صار واجبا عند دخوله حضرة الوجود. والحقيقة أنه على إمكانه باقٍ وإن كان مشهودا. بل، لقد عمد بعضهم إلى استعمال مصطلح "الواجب بغيره"، ليسهّل على الناس فهم مرماه. أما العامة، فإن واجب الوجود عندهم هو الممكن المشهود؛ ونحن هنا نتكلم عما استقر في القلوب، لا عما تتشدق به الألسن. بل إن الوجود الممكن عند أغلبهم، هو الواجب؛ لأنهم لا يشهدون غيره. نعني أن العامة بالله مؤمنون، وبالخلق موقنون. وهذا مخالف لما هو الأمر عليه، والذي جاء به الوحي إجمالا وتفصيلا. وأما الكلام في المقامات من غير شهادة حال، فإنه أمر لا يزيد أدواء القلوب إلا استفحالا.

وهذه العلوم –كما قد لا يخفى عنك– لا تدرَك بالتلقين اللفظي، وإنما تدرك بالتزكية المزيلة لموانع الإدراك. ولهذا قد تجد بعض الأميين من أكابر الموحدين، وقد تجد كثيرا من العلماء –بحسب الزعم– من إخوان المشركين. نسأل الله لنا ولك العفو والعافية!

الفَصْلُ الثَّانِي

الفصل الأول[٢]: قواعد وضوابط عامة في وحدة الوجود

أولا: الوجود الممكن والوجود الواجب:

لقد ذكرت أهل السنة لتستند إليهم فيما تريد أن تعرض له من أحكام عقلية متعلقة بالوجود. وإننا نسألك: مَن أهل السنة هؤلاء؟ وهل الصحابة الكرام عندكم منهم؟ فإن كانوا منهم، فإنهم لم يبحثوا في هذه المسائل من الطريق الذي أتيتموه!.. وإن لم يكونوا منهم، فما بقي للاستنان معنى، إن لم يكونوا الأئمة فيه!

أما قولك: **[ينص أهل السنة على أن هناك وجودين: الأول وجودٌ واجبٌ وهو وجود الله تعالى، والثاني وجودٌ جائزٌ ممكن، وهو وجود العالم، وهو كل ما سوى الله تعالى من الموجودات.]**:

فكان الأوْلى أن تقول: "نصوا على أن هناك مرتبتين للوجود" عوض "وجودين"؛ لأن هذا من الشرك الجلي عند أهل التحقيق. فإن أصررت على ما قلت، سألناك:

– هل الوجوب المذكور، متعلق بالذات، أم هو متعلق بمرتبة الألوهية؟ فإن قلت هو متعلق بالذات، سألناك:

---

٢ – هو الفصل الأول من كتاب "منح الودود في بيان مذهب وحدة الوجود"، لسعيد فودة.

– هل الإمكان من أحكام الذات، أم هو متعلق بغيرها؟ فإن قلت: هو من أحكام الذات، فقد صار الوجود عندك واحدا، فلم تقول باثنين؟ وإن قلت: هو خارج الذات، فقد أشركت؛ لأن اسم الله المحيط، يخالف مدلوله ما تذهب إليه. أما إن قلت إن الوجوب متعلق بالمرتبة، فإنك تكون قد خرجت من الإشكال من البداية. ولكنك ستكون قائلا بغير ما تعتقد، وهذا لا يستقيم. فما بقي لك إلا أنك تعتقد بالشرك وإن كنت لا تتبيّنه. وحتى نسهّل عليك إدراك ما نرمي إليه، فإننا نسألك:

– هل الوجود الممكن موجود مع الوجود الواجب؟ فإن أجبت بالإيجاب، سألناك:

– هل يُنقص الوجود الممكن من تحيّز الواجب، بحيث يكون مكملا له في العقل؟ أما إن أجبت بالنفي، فإنك تكون قد رجعت إلى القول بوجود واحد؛ وهو ما يخالف مذهبك. وإن أجبت بالإيجاب فقد حيّزت؛ وهو أيضا خلاف مذهبك حسب زعمك.

واعلم أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قد قال: «كَانَ اللَّهُ وَلَمْ يَكُنْ شَيْءٌ غَيْرُهُ»[٣]، فهل تفهم منه أنت أنه سبحانه لما خلق الخلق شاركوه في الوجود؟ مع العلم أن بعض العلماء قد أدرجوا في هذا الحديث: "وهو الآن على ما عليه كان" لرفع هذا التوهم؛ وإن كنا نحن نرى أن اللفظ النبوي كافٍ في الدلالة على صحيح المعنى، لكون "كان" هنا وجودية، وليست فعلا في الزمان. فلم يبق إلا أن الإمكان مرتبة للوجود كما هو الوجوب. فإن لم تعِ الفرق بعد هذا، فاعلم أنك غير مؤهل للخوض في هذه المسائل، فانْأَ بنفسك عنها تسلم. واعلم أن الله لا ينفعك عنده، أن ينطلي كلامك على من لا علم له، إن كان مخالفا للحق.

---

٣ – أخرجه البخاري في صحيحه (٤/ ١٠٦-١٠٥) عن عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

أما كلامك عن الصورة عند عرضك لأقوال أهل الله حسب زعمك، فلعلك تفهم منه ما يُفهم من الصورة في العادة! فإنهم ما قصدوا ذلك، وإنما مقصودهم من الصورة ذات الممكن. فإن استطعت أن تميّز في تعقُّلك بين المعنيين فامض، وإلا فالزم مكانك.

ولا تنس أننا نبهناك فيما سبق إلى أن العقول تختلف من حيث قوة الإدراك فيما هو في متناول إدراكها؛ فكيف بإدراك حقيقة الوجود وهو خارج مجال إدراكها. واعلم أن أهل الله لم يأخذوا علمهم بالوجود عن عقولهم كما تفعل أنت، وإنما أخذوه عن الله العليم بكل شيء.

ثانيا: الممكنات غير مستحيلة الوجود:

قولك: **[ولكن القائلين بمذهب وحدة الوجود، لا يقولون بإمكان وجود الممكن، بل يقولون باستحالته، وإنما الممكن ينحصر بأحكامه، وماهيته، فالممكن عندهم مستحيل الوجود.]**:

لا يستقيم؛ لأنهم لو قالوا بهذا، لكانت الأحكام العقلية عندهم مرتبتين: وجود وعدم، وجوب وإحالة (استحالة)؛ وهذا لم يقل به أحد من أهل الله. بل الأحكام عندهم كما هي عندكم ثلاثة: وجوب وإمكان وإحالة. بقي أنك أنت لا تدرك معنى الإمكان، لأنك تُلحقه بالوجوب في ذهنك. فالوجوب عندك وجوبان: وجوب حقي، ووجوب خلقي (وإن سميته إمكانا)؛ وهذا هو الشرك الذي حذرناك منه. وأما هم فالممكن عندهم، لا يخرج عن إمكانه إن شوهد. بل إن الإمكان لا يفارق المحال، إلا بالشهود العيني في الحقيقة. ومن هنا يكون القول بوحدة الشهود أصح من القول بوحدة الوجود.

واعلم أن هذه المعاني لن تتمكن من إدراكها حقيقة، إلا بسلوك طريق التزكية؛ لأن عين البصيرة إن كانت قاصرة، فإنها لا تتبينها (المعاني)؛ أضف إلى أن المُدرَك هنا عزيز. وإن اجتمعت العزة من جهة، مع القصور من الجهة الأخرى، فهو الامتناع حقيقة. نقول لك هذا من باب النصيحة، لا من باب التحقير؛ وأنت تعلم أن العلم لا يقبل المجاملة ولا المداهنة.

وقولك حكاية في زعمك عن أهل الله: **[فالجسم مثلاً ليس موجوداً بوجود ممكن، فالماهية الجسمانية ظاهرة بعين الوجود الإلهي، فالله تعالى هو الذي تصور بأحكام الجسمية من الطول والعرض والارتفاع والحركة، والصورة الجسمانية الخاصة.]**:

دليل على قصور فهمك عن إدراك مراميهم، وإسقاط له على كلامهم؛ وهذا افتراء، لا تظنَّ أن الله يتجاوزه لك، ما لم تتب. وفهمك هذا، يدل على انحباس عقلك تحت سلطان الحسّ، الذي لم تتمكن من مجاوزته؛ وهو أول ما يخرج عنه السالكون من تلاميذ من تعترض عليهم. فاعلم موضعك منهم، ثم تكلم بعد ذلك!

أما كلامك عن شاشة التلفزيون وما بعده فكله صحيح، لكن ينبغي أن تفهم الصورة على المعنى الذي ذكرناه لك سابقا. وحكايتك لما يقوله أهل الله، مع ذكرك "للتخلص من القيود بالمجاهدات"، لا ينفعك إلا إن سلكت طريقهم، ثم نطقت عن ذوق. أما حكاية الأقوال بمجرد التصور الذهني، فإنه لا يُعتدّ به في المعارف؛ بل يكون وقتئذ من التلبيس على السامعين. وهو في المثل كمن يتكلم عن سَوْق السيارة بتفاصيله، مع كونه لم يسقها قط! لأن السوْق كما تعلم، لا ينفع فيه العلم المجرد أبدا.

ثالثا: الوجود العيني، والوجود العرضي:

كان يليق بك أن تذكر الجوهر في مقابل العرض، لأن التعين شامل للمعنيين.

وقولك: **[فمع أن الجسم لا يحتاج إلى محلٍّ ليقوم فيه.]**:

نقلا عن أهل سنتك؛ فمن قال إن الجسم لا يحتاج إلى محل؟ إلا إن كنت تقصد الجسم الكلي الذي هو العرش! والهيولى أو الهباء، الذي هو محل ظهور الأجسام. وقد تكلم فيه كثيرون ممن تناولوا هذه المسائل من الفلاسفة والمتكلمين والعارفين.

وقولك: **[وأما ما نلاحظه في العالم من أجسام وأعراض، فإنما هي صور الأجسام والأعراض القائمة بذات الباري جل.]**:

فهل ترى أنت أن ما ظهرت فيه المخلوقات، هو جزء منتقّص من حيّز الذات، كما يأخذ الجسمان المتجاوران بعضهما من حيّز بعض؟.. فإن كان هذا هو مرادك، فأنت لا تنتسب إلى من تسميهم أهل السنة؛ وإن كنت تجعل الذات الإلهية في وجود وهمي عندك، فإنك تكون قد لحقت بالمعطّلة. ولا مخرج لك من هذه المعضلة بالفكر والله! ويا ليتك تصدّقنا، فإنا ما نقول هذا إلا شفقة عليك وعلى أمثالك!..

رابعا: لا وجود إلا لله:

قولك: **[وأما أهل الحق، فقد اتضح مما سبق أنهم قائلون بتكثر الوجود، ومع ذلك فإن وجود العالم مخالف في حقيقته لوجود الله تعالى، فلا اشتراك إلا في الاسم، وأما الحقيقة فلا. فأين الوجود الحادث من الوجود الواجب؟]**:

سبحان الله، صار أهل الحق عندك هم عُمي البصائر! ومع هذا، فإنا نقول لك: إن هذا الكلام تلفيق، لا علم وراءه! وهو لا ينطلي إلا على من لا خبرة له بالمعاني؛ لأن الاشتراك في الاسم الذي تتكلم عنه، لا يتصور منه فهم معنيين؛ وإلا انهدّت اللغة. وتفريقك بين الوجود الحادث والواجب، لم تخبرنا من أي وجه هو؟ ولعلك تعتمد في ذلك على توهم الزمن بينهما. فإن كان الأمر كذلك، فقد ضللت؛ لأن الزمن لم يوجد مع وجود الحوادث، وإنما بعدها. ولا أظنك تعلم الفرق في المراتب في الوجود الواحد، حتى نكلمك فيه!

خامسا: الشرك والإيمان:

قولك: **[الإنسان يكون مشركاً عند القائلين بوحدة الوجود، إذا قال بوجودٍ سوى وجود الله تعالى.]**:

فهم قد حكموا فيه بحكم الله، والحديث السابق دليل على ما نقول. ثم ألم يرد في الحديث عن أبي هريرة أنه قال: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلّى اللهُ عليْهِ وسَلّمَ يَقُولُ: «أَصْدَقُ كَلِمَةٍ قَالَهَا الشَّاعِرُ كَلِمَةُ لَبِيدٍ، أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللَّهَ بَاطِلُ»[٤]. والباطل هو العدم هنا. فهل يكون شاعر جاهلي أفقه لمعنى الوجود منكم، يا من تدّعون السنة؟!.. ثم إن الله تعالى يقول: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ (٢٦) وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن: ٢٦-٢٧]؛ وهل الفناء إلا العدم؟! أم أنك تتوهم مثل ما يتوهم المتوهمون، أنها موجودة وستفنى؟ مع أن الله جاء بالصفة لا بالفعل. وهل تظن أن وجه الله يبقى بعد فنائها الموهوم عندك في الزمن الثاني، أم أنه بقاء محيط في مقابل عدمها اللازم؟!..

[٤] – أخرجه البخاري في صحيحه (٥/ ٤٣-٤٢) ومسلم في صحيحه (٧/ ٤٩) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وأما قولك: **[وأما أهل السنة، فإنهم لا يقولون بأن وجود العالم مجازي، بل إنه وجود حقيقي؛ ولكنه مع ذلك مخالف لوجود الله تعالى في الحقيقة؛ فلا اشتراك في الحقيقة. ولذلك لا يلزم الشرك عندما نثبت الوجود للعالم. وإطلاق اسم الوجود على العالم، إنما هو إطلاق حقيقي، من باب إطلاق الأسماء المشتركة على معانيها.]**:

فهو حكمك وحكم أمثالك، لا حكم الله؛ واللهُ ما أمرنا إلا باتباع أحكامه، لا باتباع أحكام القاصرين وإن تسمَّوْا بأسماء محمودة، كما تسميهم أنت "أهل السنة"؛ فقال جل من قائل: ﴿أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْماً لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾ [المائدة: ٥٠]. ولكن، أين هو اليقين؟!..

وأما قولك: **[فإن الله تعالى وجوده لذاته وبذاته، وأما العالم فإن وجوده بذاته ولكن لغيره]**:

فهو كفر؛ لأن العالم ليس وجوده بذاته، وإنما بغيره؛ إلا إن كنت لا تفقه معاني الألفاظ؛ ونحن نرجو أن يكون هذا الكلام سهْوا منك لم تقصد معناه؛ ويشهد على كونه "سهوا" ما جاء بعده من كلام مضطرب تخلط فيه بين معنى القدرة ومعنى الإرادة، مما يدل على عدم ضبطك لمعاني الأسماء.

وقولك: **[والإنسان يكون مشركاً عند أهل الوحدة ما دام معتقداً بوجود العالم؛ ولكنه يصل إلى أعلى مراتب التوحيد إذا اعتقد بعدم العالم، وأن وجوده هو عين وجود الله تعالى.]**:

فيه خطأ وتناقض. فأما الخطأ فقولك: **[إذا اعتقد بعدم العالم]**، وهم لا يعتقدون، وإنما يشهدون. ولكنك تجهل الفرق، من جهلك بالمشاهدة التي لا قدم لك فيها. ولعلك تنكرها، كما تنكر غيرها يا مسكين! وأما التناقض، فأنت مرة تقول هم يعتقدون لعدم العالم، ومرة تقول: وإن وجوده هو وجود الله. فاختر لك موطئا تقوم عليه. أما إن قلت: هم يقولون بعدمه من وجه، ووجوده من وجه، فإنه يكون هادما لكل اعتراضك عليهم من البداية إلى الآن؛ لأن هذا المعنى هو معنى الإمكان، فما خالفوا حده. وسيظهر عندئذ أن فهمك لمعنى الإمكان هو المعلول.

وأما قولك: **[وأما أهل السنة فإن الإنسان يكون مشركاً عندهم، إذا اعتقد استقلال العالم بالوجود لذاته؛ وأما إذا اعتقد أن العالم موجودٌ بوجود مغاير لوجود الله تعالى، ولكن بقاءه كذلك متعلق بتعلق قدرة الله تعالى، فإنه يكون قد وصل إلى التوحيد الحقيقي.]**:

بئستِ السنة هذه التي تتكلم عنها! وما كلامك هذا إلا فضيحة من الفضائح، لا دليل لك عليها إلا عمى بصيرتك وكثرة جهلك. وابدأ بتعلم الفرق بين القدرة والإرادة أولا، حتى تفهم عمن يخوض في هذه المسائل؛ فإنا نراك تخلط كثيرا. وأي توحيد هذا الذي تريد، وأنت تؤسس للشرك؟!.. عجبا!..

وقولك: **[ولذلك فإن التوحيد عند القائلين بمذهب وحدة الوجود معناه: لا وجود إلا لله تعالى، فهم ينفون وجود كل ما سوى الله تعالى. وأما توحيد أهل السنة، فإنه يتم بإثبات أن كل الأفعال فإنما هي لله تعالى.]**:

فلا يستقيم؛ لأنك جعلت الوجود في مقابلة الأفعال. وهذا لا يصح! وكأنك تريد أن توهم القارئ أن أهل الله يقولون بأن الأفعال لغير الله. وهذا تدليس! بل ما يعلم حقيقة، أن الأفعال له سبحانه إلا هم! نقول هذا إنصافا لا عصبية!

سادسا: الوصول إلى الله:

قولك: **[التصوف عند أهل السنة عبارة عن مجاهدة للنفس ورغباتها المخالفة للدين الإسلامي ولشريعة الله تعالى، وليس كل رغبات النفس مخالفة للشريعة. وهو أيضاً محاولة دائمة لترويضها على شرع الله تعالى، والترقي بها عن طريق التزامها بالشريعة إلى أعلى المراتب والكمالات اللائقة بالوجود الإنساني. فالتصوف على هذا هو خلاصة ورأس التدين من حيث إنه فعل للإنسان المكلف، وليس من حيث إنه عقيدة، فلا عقيدة خاصة بالتصوف، بل إنه غاية الالتزام بالدين.]**:

فيه خلط كبير.

١. لا يحق لك تعريف التصوف من خارج، بل يلزمك أخذ التعريف عن أصحابه، فهم أدرى به! وتصنيفك للتصوف السني في مقابل تصوف لا تراه سُنّيا، هو تكلف من أجل الخروج من تبعات معرفة الحق إذا ظهر لك.

٢. إن التصوف الذي عرّفته هو المرتبة الأولى منه، وهي المتعلقة بمرتبتَي الإسلام والإيمان؛ وقد أغفلت بعدها ذكر تصوف الإحسان الذي لا شك أنك تجهله. ويبقى بعده تصوف أهل التحقيق الوارثين للنبوة.

٣. إن تأكيدك على الشريعة مرارا يوهم السامع أن الصوفية الذين أنكرت عليهم خارجون عنها. والواقع غير ذلك على التمام.

٤. التصوف الذي ذكرته ليس هو رأس الدين، بل هو جزء منه. وقولك هذا مخالف لتعريف الدين الذي جاء عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في حديث عمر الشهير؛ فقد جاء فيه ذكر ثلاث مراتب نراك تجاوزت رأسها! أم أن الدين ما تدركون أنتم فحسب؟! ومتى كنتم حجة على الناس، حتى يكونوا ملزمين بالأخذ عنكم؟!..

٥. ما سميته عقيدة في التصوف، هو شهود وعلم (معرفة). وإن لم يكن لك حظ منهما، فلا تمنع أن يوجدا لدى غيرك! إلا إن كنت ترى نفسك لا أعلم منك ولا أقرب! فإنها الطامة عندئذ!..

وأما العقائد، فلا نرى الاشتغال بها لأحد ممن يريد التزام السنة على الحقيقة؛ إلا العقائد المشتركة البسيطة. وحجتنا أن الصحابة رضي الله عنهم، لم يعملوا على ما أنتم عليه عاملون. فإما أن يكون الصحابة هم الصف الأول من أهل السنة حقيقة، وإما أن يكونوا قاصرين عن "سنتكم"؛ فاختر لنفسك ما تشاء، فإنك عليه ستلقى ربك!

وأما قولك: **[فعندما يمارس علماء أهل السنة من الصوفية المجاهدات، فإن غايتهم هو تكميل ذواتهم، لا إفناؤها؛ وغايتهم إنما هي تقوية ملاحظتهم لاحتياجهم إلى الله تعالى في كل حركة من الحركات، وفي كل سكنة من السكنات. فصوفية أهل السنة مع بقاء ملاحظتهم لوجود أنفسهم، إلا أنهم لا يزالون يترقون في الإحساس بشدة احتياج هذا الوجود الذي منحهم إياه الله تعالى إلى إمداد الله تعالى وإلى قوته. فالصوفية عند أهل السنة هم أشد الناس إحساساً بالاحتياج إلى الله تعالى، وذلك مع ملاحظتهم لوجود**

أنفسهم ذلك الوجود المحتاج الحادث. وهذا هو السر في صعوبة الترقي على عامة الناس، والمنحرفين في علم التوحيد، فكيف يترقى المنحرف عن أصول الدين في هذه المراتب وهو يعتقد أنه مستغن في وجوده عن الله تعالى؟ وما فائدة المجاهدة، إذا كان يعتقد أنه عين الذات الإلهية، وأنه لا وجود له؟]:

فلم أر أجهل منه، إلا ما كان من أئمتك الذين تقلدهم فيه. بل لقد فقتهم جهلا في التعبير! وكيف تصف شيئا لا تعرفه؟! فهل هذا من العقل عندكم؟!.. فما نرى إلا أنك تعاني من عسر هضم المعاني؛ فابحث لك عن طبيب يعالج لك إمساكك، ويخلصك من سجن وهمك؛ فإنا والله نشفق عليك ونرحمك. ما كان أوسع لك أن تلزم مقامك، وتسكت عما لا تحسن؛ فإنك –رغم كل شيء– محسوب على علماء الأمة في زمن صار فيه العلم جهلا، وصارت الحكمة جهالة! لذلك فلن نرد على هذه الفقرة، لبعدها عن كل معايير الكلام!

وقولك: **[والقائلون بالوحدة عندما يعتقدون بذلك، فهم لا يريدون فقط نفي الاعتقاد بوجود مستقل في القيام عن وجود الله، بل يريدون نفي كل وجود مغاير لوجود الله تعالى. وفرق عظيم بين نفي اعتقاد استقلال الوجود الحادث عن وجود الله تعالى، وبين نفي الوجود الحادث أصلاً. فلا وجود حادثاً مطلقاً عندهم، بل كل الوجود قديم، وهو هو وجود الله، الذي ظهر لذاته بأحكام الممكنات.]:**

وهو كلام مكرور سبقه كلام مكرور، تفتري فيه على من هم أسمى منك درجة في العلم بالله. ولا نرى إلا أنك أجنبي لا يجوز لك تناول هذه المعاني، ولولا أن سبق منا الوعد بالرد على كلامك، ما كنا والله نتكلف عناء ذلك!

وقولك: **[فالحادث عندهم هو فقط ظهور أحكام الممكنات بوجود الله تعالى، وليس ظهور عين الممكنات، فهذا مستحيل عندهم]**:

بتكرار **[عندهم]**، يوهم بأنك عالم بأحوالهم وأقوالهم؛ وأنَّى لك ذلك، وأنت لا تصلح أن تكون تلميذا لهم! نقول هذا من باب التوصيف والتحقيق، لا من باب الشتم والسب؛ فذلك ليس مذهبنا!

وقولك: **[فالوصول عند الصوفية القائلين بوحدة الوجود عبارة عن ظهور أن وجودنا هو عين وجود الله تعالى، فهو ظهور اتحاد وجودنا بوجود الله تعالى، ولكن لا بعد تعدد وتكثر، بل نفي الكثرة أصلاً، واعتقاد أنها مجرد وهم.]**:

فما زلت ترعد وتبرق حتى أمطرت؛ ما كان يستقيم لك أن تذكر وحدة الوجود، دون أن تأتي بـ"الاتحاد" حتى يكمل العرس؛ فأقحمته إقحاما، وأثبتَّه ونفيته كما هو شأنك في هذا الهذيان كله! كيف يسوغ لك أن تقول تارة **[فهو ظهور اتحاد وجودنا بوجود الله]**، ثم تقول أخرى: **[ولكن لا بعد تعدد وتكثر، بل نفي الكثرة أصلا]**؟.. فإذا لم يكن تكثر، فما المتَّحِد وما المتَّحَد به؟ أم أنك تذكر اعتقادك حينا وتذكر "اعتقادهم" حينا آخر؟!.. اعذرني، فأنا أبتغي إعانتك على إيجاد مخرج، مهما كان بعيدا،..

سابعا: لا فعل إلا لله تعالى:

قولك: **[لقد قلنا إن أهل السنة يقولون إن العالم موجود، والله تعالى موجود، ولا اشتراك بين وجود الله تعالى ووجود العالم، كما مرَّ، وهذا العالم هو أثر فعل الله تعالى، أو**

عين فعله، وذلك مع كون وجوده غير وجود الله تعالى، فهم يقولون إنه عين فعل الله تعالى أو أثر فعله جل شأنه.]:

فيه تقديم للعالم على الله عند ذكر الوجود. وهذا يشهد لِما ذكرناه لك سابقا من أن المحجوبين عندهم يقين بوجود العالم، بينما هم على ظن من وجود الله. وهذا لا يسلم منه عوام المؤمنين؛ لكن، فرق بين من يلزم مقامه ولا يجترئ على من فوقه؛ وبين من باجترائه يستنزل البلاء من عند الله! وهو ما تعيشه أمتنا هذه الأيام بصورة لا أوضح منها!..

ثم إنا نجدك تكرر كثيرا ما تقوله سابقا؛ فهل تظن أن التكرار يجعل كلامك يستقر في العقول، من غير أن يكون له سند متين؟!.. وهذا الطريق في التلقين ليس من شأن أهل العلم، بل هو من شأن المحتالين والمضللين!

وأما قولك: **[ولهذا يعبرون عن ذلك بأن العالم موجود بوجود الله تعالى، ولا يقولون إن العالم موجود بإيجاد الله تعالى، بل هو قائم بعين وجود الله تعالى. لأن العالم ليس إلا النسبة فلا وجود له. وليس العالم إلا مجرد الانتساب لله تعالى، ولذلك فالمخلوقات عندهم معدومة حقيقة، وموجودة مجازاً، لتلبسها بوجود الله تعالى الذي ليس وجوداً لها.]:**

فقد كذبت فيه والله، بل يقولون بإيجاد الله للعالم! وإنما تصف أنت هنا فهمك من كلامهم؛ وهو تكلّف منك لا يستسيغه المنهج العلمي. نعم، نحن نعلم أنك تروم تخريج كلامهم على الصورة التي تجعلهم في ذهنك يتميّزون عن غيرهم، حتى ترتاح إلى تصنيفك لهم ضمن خارطة العلم والمعرفة عندك؛ ولكن هيهات!.. فقد أعجزوا مَن قبلك، فكيف لا

يُعجزونك!.. والسبب كما نذكّرك دائما، أن علمهم عن الله لا عن أنفسهم. وأنتم لا تريدون وضع هذا الفرق في اعتباركم! فكيف ستتقدمون في إدراك ما عنه يُعربون؟!..

وقد ذكرتَ كلاما عن نسبة الخلق إلى الحق، قارنت فيه بين مقولات "أهل السنة" والمعتزلة والفلاسفة، في مقابل من تسميهم القائلين بـ"وحدة الوجود"، فلم نرك ألممت بأقوال المحققين من الصوفية، لتذكر مثلا قولهم بالأعيان الثبوتية، حتى نصدّق أنك تتكلم عن علم. ولكنك متطفل على هذه المعاني، كما سبق أن نبهناك!

وأما ختمك لهذا الفصل بقول: **[ولذلك يعتقدون أن الواحد من المخلوقات إذا تجرد عن قيوده التي هي عين النسبة، رأى أن وجوده هو عين وجود الله تعالى. ولكن كان ينبغي أن يقولوا أن هذه القيود هي قيود للذات الإلهية ونسب لاحقة لها، ولا يقولوا أنها قيود للمخلوقات؛ لأنه لا وجود للمخلوقات قط. ومن ليس له وجود فكيف يتجرد عنه.]**:

فإننا نراه اعتراضا منك على فهمك دون أن تشعر؛ ويبقى كلام أهل الله فوق متناول سهمك رغم أنفك!

الفَصْلُ الثَّالِثُ

الفصل الثاني[٥]: الرد على رسالة النابلسي المسماة: (إيضاح المقصود من وحدة الوجود)

أولا: لا بد أن نبيّن أن للنقد شروطا، أهمها أن يكون للناقد خبرة بما يتناول؛ وإلا صار النقد بابا من أبواب الإنكار المطلق، الذي هو عامل من عوامل هدم الدين بأكمله. وذلك لأن النقد الفوضوي، سيفتح الأبواب لاعتراض الصغار على الأئمة الكبار. وسنبيّن في الرد على هذا الفصل إن شاء الله، بعض ما يندرج ضمن هذه الآفات.

ثانيا: لقد ذكرتَ نقلا عن الشيخ النابلسي يبيّن فيه سبب تأليف رسالته، صرح فيه بمصطلح "وحدة الوجود"، وإني لم أر غيره -فيما أذكر- من أهل الله استعمل هذا الاصطلاح؛ وإني أعده من النزول في التعبير لديه، للأسباب التي ذكرتها في الفصلين السابقين والتي دللت بها على أن المصطلح متناقض في نفسه من حيث أن الوحدة لا تكون إلا مع الكثرة، كقولك مثلا: الوحدة العربية، فإنها لا تُتصور اليوم إلا مع وجود دول كثيرة عربية...؛ أو لعل الشيخ قد تأثر من تداول المصطلح وشيوعه في زمانه، فاستعمله من غير تمحيص. وأنت قد خلُصت من ملاحظتك هذا الاستعمال، إلى كونه صرح بما إليه غيره قد ألمح. والحق إلى جانبك فيما ذهبت إليه من حيث ظاهر الأمر، إلا أننا نؤكد على أن هذا

---

٥ - الفصل الثاني من كتاب "منح الودود في بيان مذهب وحدة الوجود"، لسعيد فودة.

المصطلح ليس من وضع أهل الله، بل هو من وضع من نظر في كتبهم من غير طائفتهم، ولا شك.

أما قولك: **[فمن يعتقد أن العالم موجود، فإنه عند أهل الوحدة محجوب عن الحقيقة، والحقيقة عندهم هي أن الله تعالى لم يخلق شيئاً من العدم، ولم يوجد العالم من عدم، بل لم يوجد شيئاً مطلقاً. وإذا كانوا يعتقدون بهذا الأمر فالطبيعي عندهم أن القائل بالكثرة في الموجودات يكون محجوباً عن الحقيقة.]**:

فهو من فهمك السقيم، فإن لم يكن العدم أصل العالم، فما معنى إمكانه الذي لا يفتأ أهل الله يذكرونه؟!.. وإذا لم يوجد شيء مطلقا، فقد انهار الكون كله، بما فيه أنت وأنا وهذه الكتب!.. وصرنا إلى العبثية. وقد قال الله تعالى في هذا المعنى: ﴿أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثاً وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لَا تُرْجَعُونَ﴾ [المؤمنون: ١١٥]؟..

ولا تنس أن الفرق بينك وبين أهل الله، ليس النتائج فحسب؛ وإنما الطريق كله. فأنت طريقك الفكر والنظر، ولن تصل به إلى شيء، سوى نظريات تُبنى تارة وتُهدم أخرى؛ وأما هم، فقد سلكوا طريق الذوق والكشف العلميّ والشهوديّ، وإن النتائج عندهم لا يُبرهن عليها (وإن كانت تحتمل البرهنة بعد الوصول إليها) لأنها تلحق بالبديهيات عندهم.

والحجاب الذي يتكلمون عنه حجاب على عين البصيرة، يحجب الغافلين عن حقيقة ما هو الأمر عليه؛ وإن كانوا من حيث الفكر من أكابر النُّظّار! بل لا فرق بين الفلسفة والدين إلا ما ذكرناه من اختلاف الطريقين!

وإننا لا نفتأ نذكّر أن المتكلمين، قد أسسوا للأيديولوجيا الإسلامية، التي فتحت بابا للفتن لا يُسدّ، إلى ما شاء الله. وذلك لأن الله لا يُعرف بالعقل أبدا! وكيف يحيط الحادث بالقديم سبحانه؟!.. وإن العقول الضعيفة، قد استهوتها مقولات المتكلمين ظنا منها أنها تفوز بشيء من ورائها، فما زادتها إلا رهقا. ولا يخفى عنك أنه عند الشدائد لا أقوى من إيمان العجائز، بعد تطاير النظريات وتلاشيها.

ولقد كان كافيا للتمييز بين الطريقين، معرفة أيهما يتحقق به الوصول، لو كنتم تعقلون معناه (الوصول) وتعتبرونه. أما وأنتم تُكذّبون به وتعتقدون أن الحجاب عامّ، ولا يخطر في بالكم العمل على رفعه، مع دلالة الوحي عليه، فتلك المصيبة الكبرى! ألم يقل الله تعالى: ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ وَلَكِنْ تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ﴾ [الحج: ٤٦]. وهل يا ترى عندما تُبصر القلوب، ماذا كانت ستُبصر غير الحق؟!..

أما قولك: **[ولكن اعتبارهم ووصفهم للمتكلمين بهذه الأوصاف لا يقلب الحق باطلاً؛ فالكفار كانوا يقولون عن سيدنا محمد عليه الصلاة والسلام أنه صابئ، والنصارى لم يعترفوا بنبوة النبي، واليهود ينكرونها، والشيوعيون كانوا ينكرون الإسلام، ويقولون: إن المسلمين جاهلون لاعتقادهم بوجود الله تعالى. والصوفية هنا يقولون إن المتكلمين جاهلون لاعتقادهم بوجود العالَم، وكلٌّ يُغَنِّي على لَيْلاه.]**:

وإيحاؤك فيه أن أهل الله على مذهب كُفري (ولو بالمعنى اللغوي) فإنه لا يُنبئ إلا عن عمى بصيرتك! كيف يكون ويحَك عبدُ عقله، مساويا لعبد الله؟! ولقد فاتك يا مسكين، أن كل الفِرق التي ذكرت، ما أنكروا الحق إلا لشائبة فكر لديهم. فهم من طريقك لا من طريق الربانيين. ولقد سبق أن ذكّرنا الأمة في غير هذا الكتاب، أن فقهاءها قد أصاب كثيرا منهم

داء الأمم السابقة، لعلها تتقي شرهم! وأما طائفة أهل الله فمتصلة بحبل ربها، على نور منه، لا يضرها من خالفها على مر الأزمان.

القائلون بعقيدة وحدة الوجود:

لا تنس أننا لا نقرّ بأنها عقيدة كما تفهم أنت منها؛ وإنما جاريناك في هذا الرد بإيراد عناوين رسالتك كما هي عليه، لم نزد ولم ننقص! وسوف ننقل نص الشيخ النابلسي الذي أتيت به، تسهيلا للقارئ، من أجل تبيّن ردنا على ما سميته "دعاوى" منه.

يقول الشيخ النابلسي رضي الله عنه: **"اعلم أن هذه المسألة وهي مسألة وحدة الوجود، قد كثَّرَ العلماء فيها الكلام قديماً وحديثاً، وردها قوم قاصرون غافلون عن معناها محجوبون، وقبِلها قوم آخرون عارفون محققون. ومن ردها لعدم فهم معناها عند القائلين بها، وتوهم منها المعنى الفاسد فلا التفات لرده كائناً من كان لصده عن الحق؛ وإنما رده في الحقيقة لأمر واقع على فهمه من المعنى الفاسد، لا على هذه المسألة. فهو الذي صور الضلال ورده، وأما القائلون بها فإنهم العلماء المحققون والفضلاء العارفون أهل الكشف والبصيرة الموصوفون بحسن السيرة وصفاء السريرة، كالشيخ الأكبر محيي الدين ابن العربي، والشيخ شرف الدين بن الفارض، والعفيف التلمساني، والشيخ عبد الحق بن سبعين، والشيخ عبد الكريم الجيلي، وأمثالهم، قدس الله أسرارهم، وضاعف أنوارهم. فإنهم قائلون بوحدة الوجود، هم وأتباعهم إلى يوم القيامة إن شاء الله تعالى. وليس قولهم بذلك مخالفاً لما عليه أهل السنة والجماعة، وحاشاهم من المخالفة؛ وإنما المنكر عليهم وعلى أمثالهم، أنكر من قصور فهمه وقلة معرفته باصطلاحهم وعدم علمه؛ فإن علومهم مبنية على الكشف والعيان، وعلومهم غير مستفادة من الخواطر**

الفكرية والأذهان، وبداية طريقهم التقوى والعمل الصالح، وبداية طريق غيرهم مطالعة الكتب".

ثم تبدأ في عرض الدعاوى الموجودة في هذه الفقرة، ونحن سنعقب عليها إن شاء الله واحدة واحدة، على ترتيبك أنت:

١. [الدعوى الأولى: أن الكلام في عقيدة وحدة الوجود قديم عند العلماء]:

لقد سبق أن بيّنّا أن الكلام في "أحدية الوجود" ليس عقيدة عند أصحاب الطريق، كما هي العقائد عند أهل الكلام؛ وإنما هو مكاشفة تقع للعبد المصطفى عندما ينفهق نور بصيرته بالإذن الرباني. ولو أنكم اعتبرتم هذا الفرق، لكُفيتم أن تتناولوا أقوال أهل الله بعقولكم التي ما تزال أسيرة طبعها. ولو كانت هذه عقيدةً لدى أهل الله، لألزموا بها مريديهم، كما تلزمون أنتم العامة بعقائدكم. بل الأمر على العكس من ذلك، إذ إنهم ينهون المريد عن مطالعة ما جاء في كتب أهل التحقيق، خوفا عليه من أن يأخذها بفكره فيضل؛ ولا يبيحون مطالعة كلام الكبار إلا لأصحاب النهاية الذين يرون لهم النور اللازم. فيجب أن تعترف على الأقل أن هذه ليست عقيدة!..

٢. [الدعوى الثانية: أن الذين ردوا ورفضوا عقيدة وحدة الوجود هم المحجوبون، ومن قبلها وقال بها فهم العارفون المحققون]:

أما هذه فحق وصدق، وإن أبت نفسك الإقرار بها. نقول ذلك عن ذوق للأمْرين ولله الحمد، لا عن ظن أو تخمين. وأما اعتراضك، فكأنك تنكر من ورائه وجود الحجاب! ولو كان الأمر كما تذهب إليه، فكيف يمتاز الناس عند ربهم، بعضهم عن بعض؟ وما الفرق بين

الأولياء عندئذ وبين غيرهم؟ هذا إن كنت تؤمن أن لله أولياء! بل إن إنكارك -إن كنت تنكر- الحجاب، إنما هو من وقوعك فيه، لا من غير ذلك!.. وإنا ننصحك أن تنظر لنفسك، وتستهدي بهدي ربك.

٣. [الدعوى الثالثة: يوجد معنى صحيح لوحدة الوجود ومعنى آخر فاسد]:

أما هذه فنعم، مع تأكيدنا على رفض المصطلح والإبقاء على المعنى؛ فنحن على مذهب الشيخ النابلسي رضي الله عنه، لا نخفي ذلك من أنفسنا. وأما المعنى الصحيح المقصود، فهو ما يُدركه الوليّ من ربه بربه. وهو داخل في معنى قول الله تعالى: ﴿وَعَلَّمْنَاهُ مِنْ لَدُنَّا عِلْماً﴾ [الكهف: ٦٥]. وقل لي بربك: إذا كان الله تعالى قد اختص عبدا من عباده بعلم من لدنه، فهل ستعلمه أنت وأمثالك بالاستنباط؟!.. أم ستنكرونه إذا ذكَر لكم منه شيئا، لمخالفته بنات عقولكم؟!.. وأما المعنى الفاسد، فهو هذا الذي تفهمونه أنتم من أقوالهم، إذا عرضتموها على عقولكم، التي ما زالت حبيسة طبعها وظلمتها.

٤. [الدعوى الرابعة: القول بوحدة الوجود لا يخالف قول أهل السنة]:

إن مصطلح "أهل السنة" يحتاج منا إلى تحرير؛ لأنه صار يُستعمل وسيلةً ترهبون بها العباد، كأنهم سيكفرون إن خرجوا عن دائرتها لديكم. لذلك وجب أن نعرف:

١. أن السنة في الأصل، هي ما كان عليه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ظاهرا وباطنا. وإن كنتم تزعمون أنكم على السنة من حيث الظاهر، ونحن نقركم على ذلك، فأنى لكم بسنة الباطن وأنتم منكرون لثمراتها؟!..

ب. أن أهل السنة ليسوا جماعة في مقابل جماعات أخرى كما تزعمون، لأن التسنن صفة قائمة بكل من كان على السنة، إما جزئيا كما أنتم الآن، وإما شموليا كما هم أهل الله الذين تزدريهم. ولا يخفى عنك أن المعنى الطائفي لهذا المصطلح، قد استغل سياسيا على مدى تاريخ الأمة، وسُفكت على أعتابه دماء وقُربت قرابين!..

ج. أن كل سنّة لا يكون الصحابة أمامنا فيها، فإنها البدعة الحق؛ وإن أقرتها العقول القاصرة.

فإذا علمنا معنى السنة على حقيقته، فإن أهل الله سيكونون من أئمتها رغم أنف الحاسدين؛ ولا تنس أن الشهادة بهذه الصفة ستكون للنبي صلى الله عليه وآله وسلم في الدنيا والآخرة. ففي الدنيا، تحصل لهؤلاء السادة من باب الكرامة، حتى قال أحدهم (أبو العباس المُرسي رضي الله عنه) من هذا الباب: "وَاللهِ لَوْ حُجِبَ عَنِّي رَسُولُ اللهِ صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ طَرْفَةَ عَيْنٍ مَا عَدَدْتُ نَفْسِي مَعَ الْمُسْلِمِينَ!"[٦] وأما في الآخرة، فستظهر الشهادة النبوية للعموم، جعلنا الله وإياك من أهلها في الدنيا والآخرة. ولكنْ دونك وإياها أهوال، أعانك الله عليها!

لمحة عن تاريخ وحدة الوجود:

أما قولك: **[إن الكلام عن كون عقيدة وحدة الوجود مذهباً له تاريخ في مذاهب المتقدمين من الفلاسفة في الشرق والغرب، لا إشكال فيه؛ ولكن القول بأنه كان مذهباً مرضياً عنه بين المسلمين في العصور المتقدمة، محل إشكال كبير، وهو ادعاء مجرد عن الدليل، بل مخالف له.]**:

[٦] – لطائف المنن ط دار المعارف (ص:٩٢).

فإننا نراك تخلط فيه بين المعنى المقصود لأهل الله، والمعنى الذي يراه أهل الضلال من فلاسفة وبراهمة. ولا أظنك تتصور أن مسلما عاميا يقبل أن يكون الله "عين كل شيء" بالمعنى الحجابي! أي الذي تدركه القلوب المظلمة؛ فإن ذلك كفر لا شك فيه ولا ريب! بقي أنك لم تهتد إلى مقصود أهل الله من أحدية الوجود (اضطررنا إلى إحداث المصطلح) بسبب قصور عقلك وانحجابك بظلمة عدمك. فإن كابرت ونحن ندلك على ما فيه خيرك، فذاك شأنك! ووالله لا نأبه لإقبالك أو إدبارك، وإن كنا نرجو السلامة لنا ولك؛ عملا بقول نبينا صلى الله عليه وآله وسلم: «لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى يُحِبَّ لِأَخِيهِ مَا يُحِبُّ لِنَفْسِهِ»[٧].

وأما قولك: **[ولينظر هل قول النابلسي بأن "الكلام فيها قديم عند العلماء"، يسلم له؟! وهل يريد منه القول بأنهم كانوا يتكلمون في وحدة الوجود على سبيل القبول لها. فإن كان يريد ذلك فهو ليس بصحيح؛ بل الصحيح أن العلماء كانوا يتكلمون في وحدة الوجود على سبيل الرد والنقض؛ ولم يوافقوا على صحة هذه العقيدة؛ بل إن الصحيح أن حقيقة مذهب وحدة الوجود المتكاملة، إنما ظهرت متأخرة بين المسلمين؛ أي إن التصريح بها ظهر بينهم متأخراً، ولم يكونوا يتكلمون بها صراحة في الأزمان المتقدمة.]**:

فلا بد فيه قبل أن تُكذّب القائل، أن تعلم معنى "العلماء" الذي يقصده. وذلك أن العلماء عندنا إذا جاء اللفظ بـ"ال" ومن غير إضافة أو تقييد كقولك علم كذا.. أو العلماء بكذا..، لا يفهم منه إلا العلماء بالله؛ أما أنتم فيتسع اللفظ عندكم للعلماء بأحكام الشرع، ولأهل الكلام، وغيرهم. والمعنى الذي يذهب إليه النابلسي رضي الله عنه، معنى قرآني؛ فحيثما جاء لفظ العلم، فإنه يُقصد منه ما ذُكر؛ لأنه لا معلوم حقيقة إلا الله. ومن ذلك قول الله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾ [فاطر: ٢٨]. والدليل، أن علماء

---

[٧] – أخرجه البخاري في صحيحه (١/ ١٢) ومسلم في صحيحه (١/ ٤٩) عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

الأحكام وغيرهم ممن هم عندكم "العلماء" ليسوا كلهم على خشية الله؛ بل إن منهم الفساق والمتكبرين، وغير ذلك!.. فلو تريثت قليلا، وتسلحت بحسن الظن، لظهر لك المعنى المراد للشيخ، ولوجدته –على الأقل– لا يُناقض مذهبه!

وقولك: **[ثم إن بعض من أشار إلى وحدة الوجود وإلى القول بها من المتقدمين، حكم عليه كثير من العلماء المتقدمين بالانحراف والزندقة؛ ومنهم الحلاج، وقصته مشهورة معروفة. وقد يستغرب البعض من نسبتنا القول بوحدة الوجود إليه، والمشهور أنه كان قائلاً بالاتحاد والحلول؛ ولكن هذا الاستغراب ينحل بمجرد معرفة وقراءة كلماته نفسها، ثم فهمها. وقد يقول البعض إن الحلاج لم يكن قائلا بوحدة الوجود، بدليل وجود كلام له موافق في كثير من ظاهره لكلام أهل السنة؛ والجواب، كما أنه يوجد له كلام يحتمل موافقة أهل السنة، ولكنه يصح حمله على عقيدة وحدة الوجود. ولما وجد له كلام أصرح في القول بوحدة الوجود، قلنا بظهور اعتقاده بوحدة الوجود. والأمر يحتمل النظر.]**:

يجعلك تدخل متاهة جديدة وأنت لم تتخلص من سابقتها. وذلك أن الحلاج كما ذكرت، من القائلين بـ "أحدية الوجود" ولا شك؛ ولكنه لا يُقتدى به في الطريق عندنا، لأنه مغلوب. وهذه الأمور، لن تدركها أنت وأمثالك، لكونكم على طريق غير طريقها. فلا تُتعب نفسك في إرادة تحصيل شيء منها وأنت على حالك هذه. وأما استدلالك بحكم "العلماء" على كثير من أهل الله بالانحراف والزندقة، فإننا نراه لهم لا عليهم. وذلك أن رؤساء المكذبين للأنبياء وقاتليهم، كانوا من "علماء" زمانهم لو تفطنت. ولقد وقعوا فيما أنت واقع فيه الآن، من قياس أحوال الربانيين وأقوالهم، على ما تُدركه العقول المعاشية الأرضية. فأنى للثرى أن يُدرك الثريا، يا صاح!..

وأما مصطلح "الحلول والاتحاد"، فهو كمصطلح "وحدة الوجود"؛ نعني أنه من وضع أناس أجانب عن طريق أهل الله. وقد نفخ إبليس في هذين المصطلحين، حتى إنك لتجدهما على لسان أقل العوام حظا من علم؛ وهما والله لا اعتبار لهما عند أهل الله، ولا يحبون أن يذكرا عندهم، فضلا عن أن يتكلموا بهما. واعلم أننا لو كنا كما تظن، نعتقد بهذه العقائد، لأعلنّاها والله على الملإ. فهل تظن أننا نخشى الناس ولا نخشى الله؟! بئس ما تظن إذاً!..

وقولك: **[وأيضا إذا تنبهنا إلى أن مصطلح وحدة الوجود لم يظهر إلا في القرون المتأخرة، وعلى أقل تقدير القرن السادس والسابع، وقبل ذلك كانت توجد إشارات إلى هذا المذهب، فالذين كانوا يقولون به لم يكن عندهم اسم له، والذين ردوا عليه، أطلقوا عليه أقرب اسم معروف لديهم، وأقرب مذهب إلى وحدة الوجود هو الحلول والاتحاد، بفارق أن الحلول والاتحاد يسبقه التكثر في الوجود، بخلاف وحدة الوجود، والنتيجة بينهم واحدة، وهي أن الخلق عين الخالق، وأيضا عدم التكثر في الوجود، بل تصبح أنت هو، وهو أنت. فجاء إطلاق اسم الحلول والاتحاد على وحدة الوجود من هذا الجانب لا غير؛ فتصبح النتيجة أن بعض من ردَّ على القائلين بالحلول والاتحاد، فالحقيقة أنه ردّ على وحدة الوجود.]**:

صحيح من وجهٍ الجمعُ بين القول بـ"وحدة الوجود" و"الحلول والاتحاد"، لدلالتهما معا على نفس الضلالة. لكننا نعود ونؤكد، أنهما من وضع المنكرين على أهل الله، لا من وضع أهل الله. فبقي أنك تنكر المعنى "الفاسد" الذي تتصوره، مع بقائك على جهلك بالمعنى المراد لأهل الله. ونحن معك في إنكارك للمعنى الذي تفهمه، ونرفضه بأشد مما ترفضه!..

الفَصْلُ الرَّابِعُ

هل المعارضون لوحدة الوجود محجوبون؟

قولك: **[الحقيقة أن القول بأن من نفى وحدة الوجود محجوبون، وأن من قال بها فهو المكشوف له، والمطلع على الحقيقة، هو قول مغالطي لا يقوم على دليل. وإطلاقه هكذا سفسطة واضحة.]**:

هو المغالطة؛ لأنك تجعل المحجوب حجة على المُكاشَف. فلو كنت أنت من أهل الكشف، ثم أبديت رأيك، لاستُمع إليك فيما تقول؛ أمَا وأنت لا تعلم الكشف ما هو، فكيف تميّز بين أصحابه وبين غيرهم؟!.. فهل يكون الأعمى حجة على البصير، أم العكس؟! نعني، من يمكنه أن يُعرّف الإبصار لعموم النّاس، الأعمى أم البصير؟!.. واعلم يا أخي أن الله قد ذكر في كتابه العمى والإبصار غير ما مرة، وما عنى سبحانه بهما عمى الأبصار ولا إبصارها كما هو معلوم لدى العموم؛ وإنما عنى عمى القلوب وإبصارها، لقوله الفصل تعالى: ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ وَلَكِنْ تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ﴾ [الحج: ٤٦]. والقلوب هي محل العلم، فيكون إذاً الإبصار هو الكشف، والعمى هو الحجاب. فإذا عرفت هذا، عرفت أنه لم يبق للقائل بعدم الحجاب مطلقا، أو بعدم الكشف مطلقا، ما يستند إليه من جهة الشرع؛ أما التخرّص فليس من شأن المنتسبين إلى العلم حتى يُلتفَت إليه. ولقد سمعنا إنكار الكشف من كبار فقهاء زماننا، فعلمنا أن الأمة الآن في بؤرة الفتن، حيث أن أئمتها صاروا العُميَ الذين لا يُبصرون. ولا ينفع أعمى القلب العلمُ الذي يحمله كما تحمل الحُمُر الأسفار، كما في قوله تعالى: ﴿مَثَلُ الَّذِينَ حُمِّلُوا التَّوْرَاةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَاراً﴾ [الجمعة:٥]. وإياك أن تتوهم أن هذا الصنف من الناس لا يوجد إلا

في اليهود فتكون من الجاهلين. واعلم أن كل ما ذكره الله في كتابه من أصناف الناس موجود في أمتنا، وإلا كان ذكره لنا من العبث، تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا. والتوراة وحي يفيد العموم وإن جاء بلفظ التخصيص. والكلام قد يطول بنا، لو أردنا استقصاء الأمر من جميع الوجوه؛ ونحن غرضنا التنبيه هنا فحسب.

وأما قولك: **[إن وحدة الوجود أصلاً حسب المعايير العلمية والعقلية الرصينة قول لم يتضح برهانه بعد، واختلف فيه الناس، وإن كان أكثر الخلق ينفونه، ولكن قول البعض منهم به، لا يجوز اتخاذه دليلاً على صحته في نفسه، فلا يخلو قول باطل أو صحيح من أن يوجد قائل به من الناس.]**:

فهو السفسطة حقيقة، لأنه يجعل الناس متساوين لمجرد أن كلاً منهم له مقولة تخصه. ومتى كان العلم يؤخذ هكذا؟!.. أما المعايير، فإن لكل صنف من العلوم معايير تتعلق به ولا شك؛ وعلم الكشف معاييره عند أهله من غير ريب، وأصوله ترجع إلى الكتاب والسنة ولا بد، كما أخبر بذلك أئمة الطريق على مر العصور. أما اعتبار اختلاف الناس حجة لرد قول من الأقوال، فهو مخالف للصواب؛ لأن الاختلاف قد وقع في أخص الأمور الإيمانية التي ينبني عليها إسلام المرء! فهل نتركها لهذا السبب، ونفقد معها كل احتمال للنجاة في الآخرة؟!.. هذا لا يقول به من له مُسكة عقل! هذا على العموم، أما إن كنت تقصد أن الاختلاف قد وقع من أهل الإيمان، فهذا أمر لا يُمكن رفعه من الأمة بسبب اختلاف المراتب؛ فتجد الأدنى مرتبة يعترض على الأعلى، إلا أن يعصم الله. وآداب معاملة المراتب العليا، ما عاد الناس يتعلمونها في زماننا، حتى ينتفعوا بالتسليم؛ بل صار العكس هو السائد، صاروا يتعلمون الجسارة وسوء الظن، فجعلهم الله جزاء ذلك وقودا من وقود هذه الفتن!..

وقولك: **[كون القائل به محجوباً، لا يصح قوله إلا ممن يعتقد بصحة وحدة الوجود، ويقطع بها، ولكن هذا المحجوب يحكم أيضاً على القائل بوحدة الوجود بالحجب والجهل أيضاً.]:**

لا يليق بأهل العلم البتة؛ بل يكون من سمات المراهقين الذين لا يزالون في طور اكتشاف العالم، مع كون عقولهم غير مكتملة بعد؛ وهو أقرب إلى الجدل البيزنطي العقيم.

وقولك: **[واستعمال لفظ الحجب هنا للدلالة على الجهل موافق لمذهب أهل الوحدة، لأن الحجب مقابل للكشف، والطريق الصحيح للعلم عندهم هو الكشف، فمن لا كشف له، فهو محجوب، ولكن أهل الحق يستعملون مصطلح العلم والجهل، لا مصطلح الكشف والحجب، فمن خالف الحق فهو جاهل، أو معاند، ومن وافق الحق وقال به، فهو عالم أو متيقن.]:**

فقد تكلمنا سابقا عن الحجاب والكشف بما يغنينا عن التكرار هنا. وأما إطلاقك لمصطلح "أهل الحق" فهو في غير محله، لكون أهل الحق هم أهل العلم بالله، ولا نراك منهم. بل إن رسالتك هذه هي في الإنكار عليهم وقصد النيل منهم، وإن كان ذلك فوق ما تطوله يدك. وجعلُك الكشف في مقابل العلم، هو من الجهل البيّن لديك، لأن علم الكشف هو الأصل في العلم عند من له خبرة بمعنى العلم؛ أما ما تراه أنت علما، فإنه لا يعدو أن يكون ظنا؛ وقد يوافق ذلك الظن العلمَ في نفسه، فيلتحق به، كما قد يخالفه فيلتحق بالجهل. ولو راعيت المعنى اللغوي للكشف، لعلمت أنه به وحده يأمن المرء أن يكون علمه جهلا. فما أبعدك يا أخي عن الصواب في أقوالك!.. ومن الأدلة على علم الكشف التي تؤكد المعنى الذي ذكرناه لك، قول الله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ وَيُعَلِّمُكُمُ اللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٨٢]. فهل يستوي عندك تعليم الله للعبد، مع العلم الذي يؤخذ عن العباد؟.. أم تراك ممن يُنكرون أن يُؤخذ

العلم عن الله من الأصل؟!.. فإننا قد لقينا كثيرا من الناس على هذه العقيدة الكفرية، والعياذ بالله!.. أما أهل الحق حقيقة، فعلمهم لا يأخذونه إلا عن الله! أعجبك ذلك أم لم يعجبك!.. وشتان ما بين الصّنفين!..

الفصل الخامس

المعنى الصحيح والمعنى الباطل لوحدة الوجود

قولك: **[إن البدء بالقول بأن لوحدة الوجود معنى صحيحاً ومعنى آخر باطلاً، لا يسمن ولا يغني من جوع، فالمجسمة يقولون إن الحدَّ والجسمية لها معنى محمود ومعنى آخر مذموم، أو معنى صحيح ومعنى آخر باطل، وكل إنسان يمكن أن يتبع هذا السبيل، وهذا المنهج إنما هو الخطوة الأولى في سبيل تشكيك الناس في الحكم مطلقاً بالبطلان على وحدة الوجود؛ وهذا هو نفس هدف المجسمة من ادعاءاتهم. والحق أنه لا يلتفت إلى القائلين بهذا القول مطلقاً، بل إذا سلمنا بوجود معنيين أحدهما صحيح والآخر باطل، فإن هذا يوجب الابتعاد عن استعمال مثل هذا اللفظ في مقام الدعوة إلى علم التوحيد. وعلى كل الأحوال، فإننا سوف (...) ما دار حول هذا المعنى بين العلماء.]:**

يدعونا إلى التمييز بين المعنيين حتى لا نُبقي الكلام في التجريد المبهم. والمقصود من القول بالمعنى الفاسد عند خواص الموحدين من الأمة، هو المعنى المُتوهّم لدى من قصرت بهم عقولهم عن إدراك المرمى الأصلي له. وسبب نشوء هذا المعنى الفاسد، عدم التزام العوام من الناس بالخوض فيما يُحسنون، وترك ما لا يُحسنون. وهذا الفعل منهم، سببه الجهل بمقتضيات المراتب، وسوء الأدب مع الله في المنع والعطاء. فكأن العبد العامي، يقول لربه: "لا أقرّ لك بمنح غيري من الناس، ما ليس عندي؛ وإن فعلت ذلك، فإني لن أعترف لهم به، وسأجرب أن أناله من غير إذنك!" فكيف ترى أنت من هو على هذه الحال؟.. سنترك الجواب لك!.. فإذا تجاوزنا المعنى الفاسد المتوهَّم لدى من لا أهلية له، فإنه لا يبقى إلا المعنى الأصلي المراد

من أهله. نقول هذا، لأنك جعلت المعنيين، كأنهما من قصد أهل الله؛ فيتوهم المطلع على قولك هذا، أنهم لا يضبطون ما يقولون، وأنهم مراوغون، كلما ألجأتهم إلى معنى فرّوا إلى المعنى الآخر؛ وحاشاهم رضي الله عنهم. والأمر واضح يفهمه أقل الناس إدراكا، لو تركتموهم من غير أن تلبسوا عليهم، وتشككوهم في كل أمر يتعلق بهذه الطائفة. وما عملكم هذا، إلا من إيحاء الشياطين الذين يلجأون إلى إثارة الناس على أهل الحق، حيث لم تكن لهم قدرة على النيل منهم بأنفسهم. وقد قال الله تعالى لإمامهم اللعين: ﴿إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ إِلَّا مَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْغَاوِينَ﴾ [الحجر: ٤٢]. فاعلم يا أخي في أي صف أنت، واحذر على نفسك!..

وقولك: **[وأما المعنى الثالث، وهو الاستشهاد بكلام البعض كابن وفا، والتلمساني، فأكتفي هنا بالقول بأن ابن وفا حسب ما يظهر لي من قراءة ما نقل عنه، قائل بوحدة الوجود على معناها الباطل، واستشهاده بالآية المذكورة، فوجه الاستدلال بها، أن الآيات التي في الآفاق وفي الأنفس، هي عين الموجودات التي هي مظاهر الذات الإلهية، فهذه الآيات هي موجودات بنفس وجود الذات الإلهية، لا بوجود آخر خاص بها، فمن رأى هذه الآيات، ورأى أنها مظاهر، علم أن الله تعالى هو الحق، أي هو الثابت، وهو الموجود الحق بوجود خاص، لا غير، أي يعلم الناظر أن هذه الآيات ما هي إلا مظاهر لا وجودات مغايرة لوجود الله تعالى. وأما التلمساني، فكلامه في هذه الأبيات الشعرية، ليس نصاً في وحدة الوجود بالمعنى الحقيقي كما يقول به ابن العربي والنابلسي، وهو المعنى الباطل الذي لا يقبله أهل السنة، وليس كذلك نصاً صريحاً في المعنى الذي يمكن أن يقبله العلماء ومنهم الصاوي، والذي أرجعه إلى معنى المعية المعنوية، لا المعية الذاتية.]**:

فليس لك أن تعيّن أنت المعنى الباطل، لأنك تجهل الأمر محل الخلاف، ولست من أهله. فأهل كل فن هم وحدهم من لهم أن يُثبتوا أو ينفوا ما شاءوا بحسب ما لديهم من معايير؛ وإلا صار جائزا للحلاق أن يعترض على الطبيب في وصف العلاجات، بهذا المنطق!.. ثم ليس لك، أن تفسر مراد من هو من طبقة ابن وفا رضي الله عنه، وأنت دونه في المرتبة. بل الواجب عليك -إن كنت تطلب العلم- أن تسأل من هو من طبقته في زمانك، إن رآك أهلا للتلقي؛ وإلا تلزم مكانتك وتتأدب. وأما كلام التلمساني (أبي مدين، لأن هناك تلمسانيا آخر كان في الشام، وهو المشهور بهذا اللقب؛ وأما أبو مدين هذا فشهرته الغوث) والذي تصنفه أنت، أنه ليس إلى هؤلاء ولا إلى هؤلاء، فإني أريحك وأقول لك إنه على مذهب من تراهم مُبطلين. وأما المعية التي تفرق فيها بين المعنوي والذاتي، فعليك أن تعلم منها ما يلي:

١. إن صرف معنى المعية في مثل قول الله تعالى: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَمَا كُنْتُمْ﴾ [الحديد: ٤]، إلى غير ما يتبادر إلى الذهن من لغة العرب، من غير دخول في الكيفية، هو من الفضول والتكلف. وإن السلف ما تنطعوا، تنطعكم هذا في مثل هذه الأمور. ومراد الله، يُطلِع عليه هو سبحانه من يشاء من عباده، وليس مشاعا يتكلم فيه كل من هب ودب.

٢. إن صرف معنى المعية إلى العلم، أو إلى المعية المعنوية، هو من التحريف لكلام الله، على مذهب بني إسرائيل مع الوحي.

٣. إن التفريق بين المعنوي والذاتي، من الجهل؛ لأن الذات محيطة بكل شيء حسا ومعنى. فهو تفريق بين الشيء ونفسه. وهذا يدل على عدم أهليتك للدخول فيما أدخلت نفسك فيه، مما هو فوق طورك.

وأما نقلك عن العلامة الأمير في حاشيته على شرح الشيخ عبد السلام على جوهرة التوحيد قوله: "**(قوله: الذاتي) وأما غيره فهو فعله، وذهب بعض المتصوفة والفلاسفة إلى أنه تعالى الوجود المطلق، وأن غيره لا يتصف بالوجود أصلا، حتى إذا قالوا الإنسان موجود، فمعناه أن له تعلقا بالوجود وهو الله تعالى، وهو كفر، ولا حلول ولا اتحاد**":

فهو صحيح. ولكن لا بد هنا أن نبيّن معنى الكفر حتى يتضح لكل من يطلع على هذه الأوراق؛ فنقول:

الكفر كفران: كفر بالله، وكفر بالخلق؛ وهو غير الكفر بالطاغوت المأمور به شرعا، ولكنه أصله. فالكفر بالله، يظهر في أجلى مظاهره عند المُعطِّلة، الذين يقولون بعدم وجود إله. وأما الكفر بالخلق، فهو يكون عند أرباب الحال المغلوبين والمستغرقين في شهود الوجود الحق. والكفر الأول الذي هو كفر الكافرين ظلم كبير وفعل مُهلِك، وأما الكفر الثاني، فهو نقص في المعرفة. وتسويته بالكفر الأول كما فعل العلامة الأمير هنا، هو من الجهل؛ وذلك لأن وجود الله لا يساويه وجود الخلق في المرتبة حتى نجعل الكافر بأحدهما مساويا للكافر بالآخر. وهذا الجهل مما يقع فيه الفقهاء إذا غلب عليهم القياس العقلي في أمر لا يُدركونه على حقيقته من حيث التفصيل. ودليلنا على أن الكفر بالخلق لا يعدل الكفر بالحق، هو ما ذكرناه من وجوب الكفر بالطاغوت الوارد به الأمر، وهو فرع من الخلق. وقد قال الله تعالى في هذا: ﴿فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِنْ بِاللَّهِ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَى لَا انْفِصَامَ لَهَا﴾ [البقرة: ٢٥٦]. فكأن الشرع بجعله الكفرَ بالطاغوت لازما من لوازم الإيمان بالله، ينبه إلى اعتبار وجودٍ ما للخلق، لا يصل إلى مرتبة الوجود الحق. بل إن هذا هو معنى الظل الذي جاء في الكتاب العزيز، في مثل قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ الظِّلَّ﴾ [الفرقان: ٤٥]. ولا تنس أن الله تسمى بـ"النور"، ولم يتسم بالظل. فوجود المخلوقات هو ظل بالقياس إلى وجود الحق، لكن القلوب المظلمة تراه أقوى في نظرها لمناسبته ما عندها؛ بعكس القلوب

المستنيرة التي لا تشهد إلا النور، بسبب المناسبة أيضا. ولقد دللناك هنا على أصل عظيم من علم الفرقان، إن كنت من أهل العمل به؛ فإنه من يعملْ به، لا يضل أبدا.

وتزيد في النقل عن العلامة الأمير قوله: **"فإن وقع من أكابر الأولياء ما يوهم ذلك أُوِّلَ بما يناسبه كما يقع منهم في وحدة الوجود، كقول بعضهم ما في الجبة إلا الله، أراد أن ما في الجبة بل والكون كله لا وجود له إلا بالله، فالله يمسك السموات والأرض أن تزولا، ولئن زالتا إن أمسكهما من أحد من بعده، وذلك اللفظ وإن كان لا يجوز شرعاً لإيهامه، لكن القوم تارة تغلبهم الأحوال، فإن الإنسان ضعيف إلا من تمكن بإقامة المولى سبحانه. ورأيت في مفاتيح الكنوز أن الحلاج قال: (أنا) وفيه بقية من شعوره بنفسه، ثم فني بشهوده فقال: (الله)، فهما كلمتان في مقامين مختلفين، لكن ممن أفتى بقتله الجنيد كما في شرح الكبرى عملاً بظاهر الشريعة الذي هو أمر الباطن الظاهر. وبالجملة فالمقام العظيم لا تحيط به العبارة، والوجدان يختلف بحسب ما يريد الحق"**:

ونحن نلاحظ من كلامه رضي الله عنه، حسن أدبه مع أهل الله، وتخريج كلامهم على أحسن المخارج؛ حتى ذهب في تفسير قول الحلاج رضي الله عنه إلى أبعد مما ينبغي. وذلك أن كلام الحلاج له معنى، فوق ما ذهب إليه الأمير، ليس هذا مجال الخوض فيه. وانظر – رحمك الله– إلى الفرق بين العلماء السابقين مع علمهم، وبين تطاول المتأخرين مع قصورهم! إنا لله وإنا إليه راجعون!..

وأما قولك أنت في التعقيب: **[وإرجاعه اختلاف العبارات عن هؤلاء الناس بحسب اختلاف الأحوال والمقامات، وقدرتهم على هذه المواقف، وإن كان قاله غيره، إلا أن هذا التعليل لا ينبغي أن يمنعنا من اتخاذ موقف من نفس هذه الكلمات بأنها باطلة، وهو عين ما فعله الأمير هنا.]**:

والذي تريد فيه أن تجعل نفسك من شاكلة الأمير، فهو ظلم بيّن؛ ذلك لأنه حكم بما يعلم، وترك الباب مفتوحا بالتسليم لما لا يعلم؛ أما أنت وأَضرابك، فتقطعون قطعا مبرما بالمعنى الذي تريدون، كأنه لا يعزب عن علمكم شيء في الأرض ولا في السماء. فلا تتستر خلف هذا العالم، وأنت من طينة أخرى!..

الفصل السادس

هل القول بوحدة الوجود لا يخالف قول أهل السنة؟

قولك في آخر الفقرة الرابعة: **[فإن الكشف ليس طريقاً من طرق المعرفة عند أهل السنة، لأنه لا ضابط له]**:

يُبين عن جهلك بالمعاني فحسب؛ وذلك أنك من جهة لا تعرف الكشف، لذلك فهو غير مأمون عندك، من باب: مَن جَهِل شيئا عاداه؛ ومن جهة أخرى، فإن وثوقك بعقلك الذي لا تعرف مُعلِّما سواه، يجعلك تظن أن كل علم لا يأتي عن طريقه فهو غير موثوق. فأنت معذور لكونك لا تعلم أصناف العلم ومراتبها ومصادرها، لكنك غير معذور لكونك تجعل نفسك معيارا تقيس به سواك من الناس. فهذا سوء أدب مضاف إلى الجهل الأصلي. وقد سبق أن ذكرنا لك أن الكشف تعليم إلهي، وتكفي هذه النسبة لتجعلك تتوقف لو كنت تعقل. وهو (أي الكشف) من هذا الوجه أعلى ما يكون من العلم بعد الوحي؛ بل إنه صنف من صنوف الوحي، يسميه أهله الإلهام فرارا من الاشتراك الذي لا تفهم منه العامة إلا ادعاء النبوة. وأما ضوابط الكشف فمعلومة عند أصحابها، حتى لا يتكلم المرء عن وحي شيطاني، وينسبه إلى الكشف. وكل كشف لا يكون له أصل من الكتاب والسنة، فهو مردود عند أهل الطريق بالإجماع. وما فتئ الأئمة من أمثال الجنيد، يذكّرون بهذا الأصل، حتى لا يزيغ عنه أحد من المريدين. وسوف يزداد فهمك السقيم وضوحا فيما سيعقُب.

وهو قولك: **[وأنت ترى أن النابلسي يقدم الكشف الذي نصَّ العلماء على كونه ليس طريقا للعلم عند أهل السنة، يقدمه على النظر الصحيح الذي عبر عنه تنزيلاً من مقامه بأنه أَخْذٌ من الكتب، وكيف يَذُمُّ الأخذَ من الكتب وقد أنزل الله تعالى إلينا كتاباً لنأخذ منه، وأمر العلماء بتدوين ما عرفوه في الكتب، فهل يكون هذا كافياً لذم علوم النافين لوحدة الوجود؟ كلا؛ بل الأمر لا يتعدى أن يكون زيادة تشنيع من النابلسي لينفر أتباعه من كتب العلماء الراسخين من أهل السنة.]**:

ويحك، كيف تسوّي بين كتاب الله، وبين كتب من تسميهم أنت "العلماء"، وقد لا يكونون عند الله كذلك؟!.. وهل من يُنكر طريق الكشف في تحصيل العلم يُعدّ عالما؟!.. هذا لا يكون إلا عند عُمي البصائر، وإن رأيتهم أنت علماء! وبالجملة، فقد أبنت في هذا الكلام أنك من المحجوبين، الذين يشهدون الظلمة ولا يشهدون النور. فعد إلى ربك بتوبة صحيحة، واسأله أن يأخذ بيدك؛ فإنه لا ينجو إلا من نجاه الله!..

وقولك: **[ولكن الذي لا بدّ من تقريره هنا، أن العلماء الذين نفوا وحدة الوجود هم من أعاظم أهل العلم، ومن الأئمة المتَّبعين، ولا يقال على هؤلاء أنهم جاهلون، ولا أنهم غير عالمين، فمنهم السعد التفتازاني، ومنهم علاء الدين البخاري، ومنهم علاء الدولة السمناني، ومنهم الأئمة المتقدمون الذين أنكروا على الحلاج كالجنيد، وأصحابه، ومنهم من شنع على ابن العربي خاصة كالسرهندي النقشبندي، وقد مرَّ معنا كلام العلامة الأمير، وغيرهم كثير، وأما الذين يلزم من كلامهم الرد على مذهب وحدة الوجود، فهم أعاظم علماء الأمة، من القرون الأولى والمتأخرة، وليس هذا الموضع هو الملائم لاستقراء أسمائهم، ولكني لا أعتقد أن أحداً يقول بأن هؤلاء جاهلون بالاصطلاح، أو من المحجوبين، وليت شعري إذا كان هؤلاء محجوبين، فمن هم الذين انكشفت لهم الحقيقة؟!]**:

فما زال يدل على تخبطك في ظلمتك. وسنبدأ في الرد عليه من آخره. ونجيبك: إن العالمين بالحقيقة، هم من تنتقصهم أنت وتردّ أقوالهم. وأما من ذكرت من العلماء وغيرهم، فلا عجب إن وصفناهم بالحجاب، لو عرفت معنى الحجاب. بل إننا نزيدك أن كثيرا من الصحابة رضي الله عنهم كانوا محجوبين، وكثيرا من أئمة الفقه كانوا كذلك. وعلة خلطك، هو أنك لا تعلم من العلم إلا العلم الكسبي، وهو عمدتكم؛ أما أهل الكشف فعلمهم وهبي، يأخذونه عن الله صافيا رائقا نافعا غير ضار. وإلى هذا العلم يشير الحديث الذي رواه الحسن مرفوعا عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم، والذي يقول فيه: «الْعِلْمُ عِلْمَانِ: عِلْمٌ فِي الْقَلْبِ فَذَلِكَ الْعِلْمُ النَّافِعُ، وَعِلْمٌ عَلَى اللِّسَانِ فَذَلِكَ حُجَّةُ اللَّهِ، عَزَّ وَجَلَّ، عَلَى ابْنِ آدَمَ»[٨]؛ والكشف هنا هو العلم الذي في القلب، يعني أنه منه ينبع؛ بخلاف علم اللسان الذي يأتي من خارج. ومعنى الحديث صحيح يؤيده الذوق وإن تُكلِّم في درجته. وإلى الكشف أيضا كان يشير أبو يزيد البسطامي رضي الله عنه عند قوله: "أخذتم علمكم ميتا عن ميت، وأخذنا علمنا عن الحي الذي لا يموت". لكنكم يا معشر علماء الأوراق، لا تصدقون أهل الله، إن هم ذكروا ذلك، وتظنونهم كاذبين! وإلى هذا المعنى يشير قول الله عز وجل: ﴿قَالَ يَا قَوْمِ أَرَأَيْتُمْ إِنْ كُنْتُ عَلَى بَيِّنَةٍ مِنْ رَبِّي وَآتَانِي رَحْمَةً مِنْ عِنْدِهِ فَعُمِّيَتْ عَلَيْكُمْ أَنُلْزِمُكُمُوهَا وَأَنْتُمْ لَهَا كَارِهُونَ﴾ [هود: ٢٨]؟!..

أما قولك: **[والحاصل من هذا أن قول النابلسي بأن وحدة الوجود لا يعارض مذهب أهل السنة مجرد ادعاء، لا دليل عليه، بل الدليل قائم على بطلانه، ونحن سوف نبين ذلك تفصيلا في أثناء نقدنا لباقي كلام النابلسي في رسالته هذه، وسوف يتضح لنا**

---

[٨] – قال الحافظ العراقي رحمه الله في المغني عن حمل الأسفار (١/ ٣٧): أخرجه التِّرمذي الحكيم في النَّوادر [نوادر الأصول (٤/ ٣١٦)] وابن عبد البر [في جامع بيان العلم وفضله (١/ ٣٤٣)] من حديث الحسن مرسلاً بإسناد صحيح، وأسنده الخطيب في التاريخ [تاريخ بغداد (٥/ ١٠٨-١٠٧)] من رواية الحسن عن جابر بإسناد جيد.

بصراحة أن مذهب وحدة الوجود لا يمكن أن يتوافق مع مذهب أهل السنة، ولا يمكن أن يوجد إنسان قائل بوحدة الوجود، في حال كونه معتقداً بأقوال أهل السنة، إذن؛ فمذهب وحدة الوجود لا يمكن اجتماعه مع مذهب أهل الحق.]:

فابتداؤك بقولك: والحاصل... تريد أن توهم به أنك خلصت إلى النتيجة بعد أن برهنت عليها، وهو ما لم تفعله؛ بل إنك ما عدوت أن قلت رأيا لم تؤسس له. وسنرى إن كنت ستأتي بأدلة معتبرة فيما يأتي من الكلام، أم أن الأمر غير ذلك. أما اعتدادك بأقوال أهل السنة، من غير أن نعلم من هم أهل السنة، كما سبق أن ذكرنا مرارا، فلا يستقيم. ولا بأس هنا، أن نزيد هذه المسألة إيضاحا، بحسب ما يتيسر، فنقول:

إن لفظ السنة جاء في القرآن في مثل قوله تعالى: ﴿سُنَّةَ اللهِ الَّتِي قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلُ وَلَنْ تَجِدَ لِسُنَّةِ اللهِ تَبْدِيلاً﴾ [الفتح: ٢٣]. وهذه السنة هي ما يسميه أهل الله الحقائق، وهم أحق بها وأهلها، دونكم أنتم يا من تتسمَّون بـ "أهل السنة". وجاءت السنة في الحديث في مثل قوله صلى الله عليه وآله وسلم: «عَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ الْمَهْدِيِّينَ، عَضُّوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِذِ»[٩]، فهذا يعني الطريقة والنهج. وإذا كانت النبوة وحيا، والخلافة علما لدنيا وكشفا، فأهل الله أولى بها (أي السّنة) منكم، لأنهم عليها قولا وحالا؛ أما أنتم فعلى السنة ظاهرا -إن سلِمت لكم- لأن كثيرا مما أنتم عليه من سوء الظن، والإنكار على أهل الحق حقيقة، هو من سنة الفراعنة والمكذّبين، لا من سنة الأنبياء والخلفاء الصالحين. ولقد انعكس الأمر لديكم، حتى نسيتم أن المهديين من أسلافنا وعلى رأسهم كبار الصحابة، ما تلقّوا علومهم بالاستنباط الفكري الذي غاليتم فيه، حتى أصبح موردكم الأوحد. انظر إلى علم أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، فهل هو من صنف علمكم الذي تؤصلون فيه وتقعّدون،

---

[٩] - أخرجه أبو داود سننه (٧/ ١٧-١٦) والترمذي في سننه (٥/ ٤٥-٤٤) وابن ماجه في سننه (١/ ٢٨) وأحمد في مسنده (٢٨/ ٣٧٣) عن العِرْبَاضِ بْنِ سَارِيَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وتفرّعون وتشعّبون؛ أم هو علم أساسه الكشف؟!.. أم تراكم تظنون أنكم بعلومكم الفكرية أعلم منهما؟ والعياذ بالله!.. واعلم يا أخي أن الله قد أباح الاستنباط للفقهاء في مجال الأحكام، لأنهم لا يمكن أن يكونوا جميعا من أهل الكشف؛ ولذلك جعل لهم أجرا في حال خطئهم. أما أهل الكشف، فلا يخطئون فيما هم فيه على كشف من ربهم أبدا! فافهم هذا يرحمك الله!..

الفصل السابع

موقف النابلسي من علم الكلام

قولك بعد التعليق على كلام النابلسي: **[وأما علم الكلام وعلماء الكلام عند النابلسي فهو علمٌ مذموم، كما هو حكمه بالضبط عند المجسمة والفلاسفة، وأما علم الكلام عند أهل السنة فهو علم أصول الدين وهو علم واجب على الكفاية.]**:

فهل اشتغل الصحابة بعلم الكلام؟ أم تركوا واجبا، عند عدم اشتغالهم به؟.. وهل علَّم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أصحابه أصول الدين كما تعرفونها؟.. أم أن الدين بقي ناقصا حتى جاء المتكلمون فأكملوه؟.. واعلم أن علم الكلام ما ظهر عند المسلمين، حتى غفلت القلوب، وانقطعت عن أمداد الغيوب، فرجعت الناس إلى عقولها القاصرة تسترشد بها في مهامِه الحقائق فلا تظفر منها بشيء؛ إلا بصورة أنفسهم يعبدونها وينتصرون لها، في مقابل من سلك طريقهم عينه، وما بلغ إلى النتيجة نفسها.

ثم تضيف: **[لأن به يمكن الكشف عن البدع الاعتقادية، وبواسطة القواعد المبينة فيه، يمكن الرد على المخالفين للدين الإسلامي، وعلماء الكلام هم الذين يمكنهم الرد على أصحاب المذاهب الرَّدِيَّةِ، كالمُجَسِّمَةِ والقائلين بعصمة الأئمة، والقائلين بحلول الله تعالى في أبدان الأئمة، وعلى المذاهب المناقضة للإسلام الذي هو الدين الحقُّ، كالشيوعية والرأسمالية والنصرانية واليهودية، وغيرها، من المذاهب المناقضة للدين الإسلامي.]**:

لاحظ أنك تستعمل لفظ "الكشف" في غير محله، مما يجعل للكلمة أصلا لا تتمكنون من نبذه وإن بالغتم في إنكاره. هذا كالفطرة التي تظهر مقتضياتها من الكافر رغم كفره. وأما من ذكرت أن الرد عليهم واجب، فهم أيضا من المتكلمين لا من غيرهم؛ وإنما وصلوا من هذه الطريق إلى ما يخالف ما وصلتم أنتم إليه فحسب. فداؤكم واحد وعلتكم مشتركة. وأما الرد على الأديان المبطلة، فلا حاجة لنا إلى الاشتغال به؛ لأن رؤية النور عندنا تغني عن مكابدة الظلام. والمسلم عليه أن يعي أن فرضه وسنته هما معاملة ربه على كل حال. ومعاملة المخالفين تأتي بالتبع، وتكون من غير عناء ولا كثرة التفات. وهذا الأصل، لمّا فرط فيه المسلمون، وانساقوا خلفكم تُدخلونهم في دهاليز الفكر، انتهى بهم الأمر إلى أن صاروا في أحيان كثيرة لا يميّزون بين الحق والباطل اللذيْن كان يميّزهما الجاهلي بمجرد دخوله في الإسلام. فقل بعد هذا، هل تتقدمون بالناس في الطريق، أم تتأخرون؟.. والواقع أقوى دليل لنا على ما نقول!..

وقولك: **[إنه من الواضح الجلي أن النابلسي يخالف كلام علماء أهل السنة عندما يضع علماء الكلام في محل العابثين، والحقيقة أن هذا ليس موقف النابلسي فقط بل هو موقف جميع القائلين بوحدة الوجود قاطبة، كابن العربي، وابن سبعين، وغيرهم، وجميع أتباعهم، بل إنني في هذا الزمان رأيت بعض القائلين بذلك والمتأثرين بموقف ابن العربي، من يقلل من شأن علماء الكلام، ويدعي أنهم عابثون، وهو مع قوله الفاسد هذا يعتقد أنه موافق لأهل السنة، ومتبع لهم، وواقع الحال أنه يخالفهم بل يناقض أقوالهم، ويعاديها أعَلِم أو لم يعلم.]**:

يظهر منه عدم معرفتك بمدلول السنة وبالتالي بأهلها. فكلام النابلسي رضي الله عنه موافق للمعنى الحقيقي للسنة، وأما كلامك فمخالف له، موافق لمعنى مستحدث عندكم لها. ولا شك هو معنى بدعي، لا عبرة به عند "المحققين".

وأما قولك: **[والسبب في أن القائلين بوحدة الوجود يعترضون على علماء الكلام، ويذمون النظر العقلي المبني على القواعد التي بينها العلماء في علم الكلام والمنطق وأصول الفقه، هو أن عقيدة وحدة الوجود لا تتفق مع القواعد المقررة التي حققها علماء الإسلام، بل إن الذي يتبع القواعد الصحيحة فإنه لا شك سينتهي إلى مخالفة القول بوحدة الوجود، وإلى نفيها، وهكذا هم علماء الكلام الذين يتبعون هذه القواعد النظرية العظيمة، فقد كان المتكلمون هم من ردَّ على أصحاب الوحدة الوجودية، من الفلاسفة والصوفية، فلذلك كان أهم الأمور التي يوصي بها أهل الوحدة أتباعهم هي عدم التعمق في علم الكلام، وعدم الاعتماد على القواعد النظرية، بل إنهم يصرحون بأن علماء الكلام هم أهل الرسوم والمتبعون لظواهر الأمور، ويصفون أنفسهم بأنهم أهل الكشف والتحقيق، المطلعون على حقائق الأمور بالكشف العيان، ويقولون بأنهم يستمدون علومهم ومعارفهم من الحق مباشرة، بخلاف علماء الكلام، الذين يأخذون علومهم ومعارفهم عن الأموات.]**:

فيدل على أنك ممن أضلّه الله على علم، لأنك تأتي بحجة المخالفين لك، ولا تُدرك معناها. وهذا من أشد ما يقع للعباد من الضلال. أما زعمك أن علم الكلام يوصل حتما إلى نقض القول بوحدة الوجود (أحدية الوجود عندنا)، فهو صحيح؛ من كون العقل المخلوق، ليس في قدرته معرفة ربه من نفسه. أما إيهامك بأن علم الكشف لا منطق لديه، يصمد به أمام منطق العقل المعلوم لديكم، فهو غير صحيح. واعلم أننا نحن ما علمنا أقوال المتكلمين إلا من الكشف لا من غيره. وكلما سمعنا قولا من أقوالهم على اختلافها، فإنّا

نعرضه على الكشف، فيظهر لنا منه حقه وباطله، بأيسر مما تظن. نعني من هذا أن الكشف محيط بأقوالكم، بينما أنتم لا تُدركون حتى معنى الكشف نفسه، فكيف بتفاصيله!

وقولك: **[ثم إن بعض المشايخ المعاصرين القائلين بوحدة الوجود ينهون أتباعهم عن الأخذ عمن يتمسك بالقواعد النظرية وأساليب أهل السنة في البحث والنظر، ويحضونهم على التمسك بالمكاشفات التي نص أهل السنة أنفسهم على أنها لا تفيد العلم.]**:

كيف تقول به، والكشف هو العلم في أصله؟! أنت تهدم الدين من أساسه بهذا القول، وتجعله من العلوم النظرية وهو ليس كذلك. عليك أولا أن تميّز الدين من حيث كونه طريقا إلى المعرفة، عن غيره من الطرق؛ وإلا فلن ينفع معك كلام!..

وقولك: **[وما أقرب هذا الأسلوب الذي يتبعه النابلسي هنا وابن العربي وغيرهم، بأسلوب ابن تيمية، والحقيقة أن طريقة معالجة القائلين بوحدة الوجود للنصوص الشرعية قريبة جداً من الطريقة التي تبعها المجسمة، والموقف العملي الذي يتخذه هؤلاء من مخالفيهم قريب جدا من موقف أولئك. والجامع المشترك بينهم هو عدم كون مذهبهم مبنياً على أدلة قوية، بل إنَّ مذهبهم مبني على مجرد توهمات فاسدة لا قيمة لها في ميزان العلم والنظر والقواعد العقلية، ولذلك فإن كلا هذين الفريقين يهربون من الاحتكام إلى المنهج العقلي في النظر والبحث.]**:

لا تنفع فيه المقارنة بين ابن تيمية ومن ذكرت من أئمة الكشف، لأن ابن تيمية يُنكر عليهم كما تُنكر أو أشد. فهذا الاجتماع بينكما في معاداة أهل الله، يجعلك أنت الشبيه له لا هم. وابن تيمية، وإن كان لا يُنكر الكشف من أصله كما تفعل أنت، فإنه لم يكن من أهله، ولا عرفه؛ وهو ما جعله يستنكف أن يقرّ بتقدم أهل الله عليه في العلم. وطريقاكما

وإن اختلفا، فمن الواضح أنهما أخرجاكما معا عن سنة النبي صلى الله عليه وآله وسلم وسنة الخلفاء المهديين. أما زعمك أن كلام أهل الله مناقض للأحكام العقلية، وأنهم لا يحتكمون إلى المنهج العقلي، فذلك لا يعني أنهم لا يُتقنونه؛ وإنما يعني أن الله أغناهم عن طريقكم. وكلامنا الذي نرد به عليك، ألا تراه يستند إلى الأسس العقلية بأكثر مما تستند أنت في كلامك، لو كنت منصفا؟!.. أم أن الخلط والاضطراب صارا عندكم من سمات العقل؟!..

الفصل الثامن

بيان وحدة الوجود عند النابلسي

بعد أن أوردتَ فقرة من كلام الشيخ النابلسي، عقبت عليه بما نرى أنه يحتاج منا إلى تعقيب؛ فقلتَ:

[أولا: يدعي النابلسي في هذه الفقرة أن وحدة الوجود متفق عليها بين جميع المسلمين، بل يدعي أنها معلومة بالضرورة، وهذا الادعاء غريب جداً، فلو أنه اكتفى بادعاء قيام الأدلة عليها، لكان أمراً معتاداً، ولكن لا يجوز لنا أن نستغرب من هذا الموقف، إذ كيف يقارن النابلسي نفسه بغيره، وهو يأخذ علومه مكاشفة وعياناً، وغيره يأخذها بالنظر؟! ولكن على كل الأحوال، كان ينبغي أن لا يغفل النابلسي أن بعض الصوفية أيضاً المشهود لهم بالقدم الراسخة أنكروا على القائلين بوحدة الوجود، واعتبروها بدعة ومجرد خيال.]:

عليك أيها الأخ أن تعلم مقصود الشيخ النابلسي في المعنى الذي جعله معلوما بالضرورة، قبل أن تتحامل عليه؛ ونحن نرشدك بإذن الله إليه، وستجده كما قال. وذلك أنه رضي الله عنه عند كلامه في استناد وجود الخلق إلى وجود الحق، ما تكلم إلا عن معنى القيومية التي هي مدلول اسم الله تعالى "القيّوم". والقيوم معلوم عند جميع المسلمين بالضرورة، وإن تفاوت الناس في إدراك معناه. بمعنى أن من كان من المحجوبين، وسارع إليه الإنكار على هذه المعاني، سهُل علينا أن نردّه عن إنكاره أو أن نجعله يتوقف توقف التسليم، إذا نحن

ذكّرناه بمعنى القيومية، لأنه مؤمن به وإن كان لا يعلمه. وهذا الأصل، كافٍ لجمع الأمة على قول واحد، لو تفطّنا. والكشف الذي أثبتناه لأهل الله دون غيرهم، لا يُعتبر عندنا إن لم يكن له أصل من الكتاب والسنة، كما ذكرنا ذلك سلفا. ومعنى القيّومية، قد جاء في الكتاب صريحا في ثلاثة مواضع من القرآن؛ منها آية الكرسي حيث قال الله تعالى: ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾ [البقرة: ٢٥٥]. ومعنى القيّومية الذي يفيد أحدية الوجود والذي تنكرونه أنتم، هو ما جعل هذه الآية تكون سيدة آي القرآن. وذلك لأن مسألة الوجود مسألة محورية في المعرفة الدينية، وكل ما يأتي من المسائل الأخرى، يستند إليها ويتفرع عنها. وقول الله تعالى في هذه الآية: ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ الذي يبتدئ باسم المرتبة "الله"، وينتهي باسم الضمير "هو"، مع النفي والإثبات الذي بينهما، يفيد أن الذات أحدية الوجود، وأنه لا شيء مع الله كما دل الحديث الذي أوردناه في فصول سابقة: «كَانَ اللَّهُ وَلَمْ يَكُنْ شَيْءٌ غَيْرُهُ»[١٠]. ولقد أجاد الشيخ النابلسي في قوله: **"وليس المراد بوجودها الذي هو وجود الله تعالى عين ذاتها وصورها، بل المراد ما به ذواتها وصورها ثابتة في أعيانها، وما ذلك إلا وجود الله تعالى بإجماع العلماء العقلاء منها، وأما ذواتها وصورها من حيث هي في أنفسها، مع قطع النظر عن إيجاد الله تعالى لها بوجودها سبحانه، فلا وجود لأعيانها أصلاً"**، وإنه بهذا القول، لم يترك للعاقل من الناس أن يتوهم المعنى الفاسد الذي يذهب إليه القاصرون. وأما تنبيهك إلى كون بعض الصوفية قد أنكروا هذا المعنى، فصحيح؛ وهو لا يدل على فساد المعنى في نفسه، بقدر ما يدل على تفاوت الناظرين إليه في الإدراك. وهذا التفاوت لا يخلو منه علم من العلوم، فلمَ نريد أن نجعل التصوف استثناء؟!.. ثم إن التصوف عينه –كما لا نفتأ نقول– مراتب، منه العام، والخاص، والأخص. ومعنى أحدية الوجود لا يُدركه على حقيقته إلا خواص الخواص؛ لكن هذا لا يعني أن الإيمان به على الإجمال ممتنع من جهة الشرع. زد على ذلك، أن ما أحاط هذه المسألة من تشويش، وما تعلق بها من خصومات على مر العصور، ما كان يُسهّل الكلام فيها، خصوصا بعد تصدر علم الكلام

---

[١٠] – أخرجه البخاري في صحيحه (٤/ ١٠٦-١٠٥) عن عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

لصفوف المعارف الدينية. ولا يخفى أن البرهنة العقلية، لا تتيسر لكل أحد؛ بسبب كون العقل لا يُحيط بالمعاني الضرورية لتناول مسألة مخصوصة، وإن كان لها أصل في الكتاب والسنة. وذلك إما بسبب الجهل بها بدءا، وإما بسبب إدراكها على غير ما هي عليه. وهذا لا يمكن أن يختلف فيه عاقلان.

ثم تقول: **[ولكن لو كان معنى وحدة الوجود كما وصفه النابلسي في الوضوح والاشتهار والقطعية، فإننا نستبعد جداً أن يقع حولها هذا الخلاف الكبير بين المسلمين منذ أوائل ظهورها إلى هذا الزمان]**.

فنقول:

١. إن هذا المعنى ظهر بظهور الدين، وبنزول الوحي من عند الله؛ وليس مستحدثا من قِبل الناس حتى ننسبه إليهم.

٢. إن تفاوت الإدراك بين العقول، قد يجعل نظرها إلى المسألة الواحدة مختلفا؛ فيكون الاختلاف عائدا إلى النظر لا إلى المنظور فيه.

٣. إن الشرك الخفي، لا يُمكن أن يزعم التخلصَ منه كلُّ أحد من المسلمين. فإن كان الناظر من أهله (أي من أهل الشرك)، ألا ترى أنه سيترك أثره على إدراكه؟!..

٤. لقد أقر الشارع صلى الله عليه وآله وسلم أقوالا مختلفة في مسألة بعينها عدة مرات، وهو ما يؤكد أن الصواب أمر نسبيّ ما لم يُنكر المرء أصلا من الأصول. ومسألة أحدية الوجود، لا

يجوز إلزام العوام بها، لأنها فوق إدراكهم. ومن يفعلْ ذلك، فهو مخالف للشرع نفسه، من حيث هو مخالف للحكمة.

٥. لا ينبغي أن ننسى الفروق التي بين مراتب الدين، ولا بد بعد ذلك، أن نميّز بين المشترك العام الذي لا يجوز لأحد الخروج عنه، وبين ما هو من كمال الإدراك لدى كل مرتبة على الخصوص.

ويأتي قولك ضمن التعليق الثاني: **[ثانياً: ... ولكن إذا كان هذا هو حقيقة معنى وحدة الوجود، فكيف يتجرأ النابلسي أن يقول بأن هذا المعنى متفق عليه ومتقرر بين المحققين، ولا يمكن لأحد أن يخالفه؟ كيف يقول ذلك والحاصل أن أكثر الناس يخالفون هذا المعنى لأن أكثر الناس يقولون بتكثر الوجود؟! ولم يقل بوحدة الوجود إلا بعض طوائف من الصوفية والفلاسفة وغيرهم.]**:

والجواب هو قول الله تعالى: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللَّهِ إِلَّا وَهُمْ مُشْرِكُونَ﴾ [يوسف: ١٠٦]؛ وهو الشرك الأصغر هنا. وإن لم يكن تعدد الوجود شركا، فما هو الشرك بالله عليك؟! بل إن قولكم بوجود ثان، يعطل معنى القيّومية الذي ذكرناه، حتى لا يبقى له وجود إلا في أذهانكم. ولو لم يكن القيوم اسما من أسماء الله الوارد بها الوحي، لما شككنا أن تدّعوا الاستقلال التام بين الوجودين. وهذا أحط منزل يمكن أن ينزله العقل. ولو رجعت إلى أقوال الكافرين، لما وجدتها تبعد كثيرا من القول بوجودين، وإن لم يعلم أصحابها ذلك من جهة التفصيل. والقول بوجود إلهين عند الثنوية، أو القول بالوثنية المتقرَّب فيها بالأصنام إلى الله، ليسا إلا فرعا عن تصور وجودين. أما الشرك الذي عند عوام المسلمين، فلا يمكن أن يُنكره أحد؛ لكن الجديد في زمن الفتنة، هو أن العوام صاروا يتناولون المسائل التي فوق طورهم، وجعلوا من أنفسهم معيارا يزنون به أقوال من هم فوقهم؛ فاختلت المراتب، ووقع المحذور.

وأنت بخوضك فيما لا تُحسن، قد جعلت من نفسك إماما من أئمة الفتنة! فارأف بنفسك يا أخي قبل أن يفوت الأوان.

ثم تقول ضمن التعليق الثالث: **[ثالثا: ... وأهل السنة يقولون إن العالم هو جواهر وأعراض، والجواهر قائمة لا في محل، بل بأنفسها، والعالم بجواهره وأعراضه غير قائم بالله تعالى، ولا بذات الله تعالى، بل الله تعالى هو الفاعل للعالم والخالق له، ولذلك يقال إن العالم موجود لغيره أي بسبب غيره، ولكنه قائم بذاته، بمعنى أنه غير قائم في غيره.]**:

هذا القول لا يصدر إلا عن عقل قريب من العقول الوثنية، والفرق بين هذا القائل وبين الوثنيين، هو أن الوثنيين خرجوا بتصورهم إلى الحس، بينما هذا القائل ترك تصوره في ذهنه. وهو يظن أنه أفضل منهم، من توهمه أن المعنى أشرف من الحس، جاهلا أن الحس نفسه ما هو إلا معانٍ مكثفة عند الناظر. ثم إن هذا القول فيه معضلات منها:

١. **[الجواهر قائمة لا في محل]**: هذا لا يمكن أن يكون إلا في الوجود الذهني، وهو ما يسمى الوهم. فيكون القائلون بهذا القول، جاعلين العالم وهما من الأوهام. وإن كان الأمر كذلك فهم مساوون للقائلين بأحدية الوجود من هذا الوجه، ويبقى أن أصحاب أحدية الوجود، يجعلون العالم قائما بالحق، بينما هؤلاء يجعلونه قائما بنفسه؛ وهي المعضلة الثانية.

٢. **[والجواهر قائمة لا في محل بل بأنفسها]**: وكيف يقوم الوهم بالوهم، أو العدم بالعدم؟! هذا لا يكون إلا عند من فقد معالم العقل، وانفلت منه زمام الإدراك، وهو الحمق عند الخاص والعام؛ ولا مخرج له إلا أن يقول بألوهية العالم من دون الله، فيخرج من الشرك الأصغر إلى الشرك الأكبر، والعياذ بالله؛ نعني أن ينفي عن العالم صفة العدم، ثم يعتقد بألوهيته!..

٣. **[والعالم بجواهره وأعراضه غير قائم بالله تعالى]**: وهذا نفي للقيومية التي نسبها الله إلى نفسه نفيا تاما. بقي أن نعلم منكَ معنى القيومية ما هو، إن كنت ما تزال على إيمانك بما جاء في القرآن في هذا الباب؟.. وما قولك في قول الله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْنَا السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَاعِبِينَ (٣٨) مَا خَلَقْنَاهُمَا إِلَّا بِالْحَقِّ وَلَكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الدخان: ٣٨-٣٩]. فما هو الحق المخلوق به؟ هل هو الحق الأحد، أم هو حق ثان؟ هذا، وقد قال الله في هذا المعنى: ﴿مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِنْ وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ إِذًا لَذَهَبَ كُلُّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَا بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾ [المؤمنون: ٩١].

٤. **[بل الله تعالى هو الفاعل للعالم والخالق له، ولذلك يقال إن العالم موجود لغيره أي بسبب غيره، ولكنه قائم بذاته، بمعنى أنه غير قائم في غيره]**: لا يصدر هذا القول إلا عن مجسم خيالي؛ لأنه قائل بالتحيز الخيالي. والفرق بين القول بالتجسيم في الحس وبين القول به في الخيال، هو الفرق بين الحس والخيال فحسب؛ وهو الفرق نفسه بين المجسمة والوثنيين؛ بل إن المجسمة ما كانت لهم المرتبة على الوثنيين إلا باستنادهم إلى الوحي. فيقع هذا القائل في ما ينكره على المجسمة من حيث لا يشعر. ذلك أنه يتوهم فراغا بجانب الله تعالى، خلق سبحانه فيه الخلق بوجود غير وجوده؛ وحديث: «كَانَ اللَّهُ وَلَمْ يَكُنْ شَيْءٌ غَيْرُهُ»[١١]، ينفي هذا الغير، كيفما كانت ماهيته، فراغا أو وجودا أو غير ذلك مما يمكن أن تتوهمه العقول. أما إن كان هذا الفراغ عند هذا القائل هو العدم عينه، فإنه سيعود إلى القول بعدم وجود العالم، الذي سيناقض به عقيدته كلها. ثم سيُطلب منه إيضاح كون العدم محلا للخلق، وهو ما لا يوافق أسس العقل لديه. فلم يبق بعد هذا التخبط كله إلا أن ينتشله الله برحمته من أوهامه وتخرصاته بعلم من عنده؛ وهو الكشف الذي يُنكره. فمنكر الكشف في الحقيقة، رافض لتعليم الله مُستغن -حسب زعمه- عنه. والله لا يهب شيئا لمن لا يريده! نسأل الله السلامة والعافية!..

---

[١١] - أخرجه البخاري في صحيحه (٤/ ١٠٦-١٠٥) عن عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

أما القول بأن العالم قائم بذاته، فمن أين للعالم ذات، وهو عدم في أصله؟! هذا تناقض فاضح؛ إلا إن كان القائل يقول بقِدم العالم، فيعود مرة أخرى إلى اعتقاد إلهين. وهذا لا يحتاج منا كثير كلام، لشدة ظهور عواره!..

ثم يأتي قولك: **[فالعالم الذي هو مخلوق لله تعالى غير قائم بذات الله تعالى ولا قائم بوجوده كما يعبر النابلسي، بل هو موجود لله تعالى، أي بسبب الله تعالى.]**:

وقد جعلت فيه الله سببا، وهو تعالى ليس بسبب، وما سمّى نفسه كذلك؛ بل هو رب الأسباب وموجِدها سبحانه. فما لك تخرج عن أصول الشرع، وأنت تدّعي كونك على السنة؟ هذا القول يقول به الفلاسفة الكافرون! ومتى كنا نوافق الكافرين في معتقداتهم؟! ولكن المتوكل على عقله، لا يسلم أن يسقط فيما سقطت فيه! وليس لك والله إلا التوبة، أو أن تُعد جوابا تجيب به ربك عما بدر منك!..

أما كلامك عن الفقرة الثانية التي جئت بها من كلام الشيخ النابلسي رضي الله عنه، فإننا سنفعل معه مثل ما فعلنا مع سابقه، ونعلق عليه بالترتيب الذي اتبعتَه، فنقول:

قلت في تعليقك الأول: **[أولاً: إن ما به كل موجود موجود هو الوجود فعلاً، ولكن لا يلزم لكي تصح هذه العبارة أن يكون الوجود واحداً، كما يدعيه النابلسي وغيره؛ بل تصح هذه العبارة مع القول بتعدد وتكثر الوجود، فوجود كل موجود هو عين ذلك الموجود، وليس أمراً غيره، وهذا هو مذهب الإمام الأشعري، ولكن النابلسي، يقول إن كل موجود، إنما وجوده هو عين وجود الله تعالى.]**:

أنت تعود إلى نفس ما تقول دائما بسبب كلالة فهمك عن إدراك ما قاله الشيخ. وأما استدلالك بمذهب الأشعري، فلا يُلزم أحدا؛ لأن الله تعالى ألزمنا بالوحي وحده. وكل كلام غير كلام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، فهو يحتمل الخطأ والقصور. نقول هذا، ونحن نقر لأبي الحسن الأشعري رحمه الله جهده في الدفاع عن العقيدة الصحيحة بفهم العوام قدر المستطاع. ولم نعلم أنه تكلم في الذات، وإنما تكلم في الوجود من حيثما هو صفة لا ذات. وهو غير ما تفعل أنت ومن يسلك نهجك. وإيهام الناس بأن من خالف مذهبا من المذاهب، أو قولا من الأقوال، هو خروج عن الصراط المستقيم، هو من التدليس والإرهاب العقدي، الذي أضر بالأمة كثيرا. فلا حاجة إذن إلى اعتماد هذا الأسلوب.

ثم تقول ضمن تعليقك الثاني: **[... وأهل السنة يقولون: إن كل ممكن يحتاج في وجوده وبقائه إلى الله تعالى، لا من حيث إنه لا يقوم إلا بذات الله تعالى، ولكن من حيث إنه لا يمكن تحققه في الخارج إلا بإيجاد الله تعالى له وتعلق قدرته جل شأنه به، فما دام تعلق القدرة ثابتاً فإن الممكن موجود، وإذا انقطع هذا التعلق انعدم الموجود الممكن، وواضح أن هذا القدر لا يستلزم قيام الصورة الممكنة بعين وجود الحق جلَّ شأنه كما يقول به أهل الوحدة.]**:

فنقول:

١. إن لفظ **[في الخارج]**:

يفيد التحيّز عقلا، الذي هو أساس القول بالتجسيم. وهذا خلاف مذهب أهل السنة في الحقيقة.

٢. قولك: **[لا من حيث إنه لا يقوم إلا بذات الله تعالى.]**:

أنت تفهم منه دون أن تدري قيام ذات بذات أخرى؛ وهو ما لم يقله الشيخ النابلسي ولا غيره من أهل الله. وإنما هم يقولون بقيام صور عدمية بالوجود الحق. وهذه المعاني فوق قدرة عقلك، بسبب الظلمة التي عندك. وإن أردت إدراكها، فلا سبيل لك إلا التزكية على السنة النبوية.

٣. أنت تتوهم أن تعلق القدرة يشبه الحبل الرابط بين جسمين، وهذا من غلبة الحس على عين بصيرتك. وأما هذا المعنى عند أهل الحق فبخلاف ما تُدرك أنت؛ وهو من اللطافة بحيث لا يمكن أن تطمع فيه، وأنت على هذه الحال من البعد.

أما قولك في التعليق الثالث: **[ثالثاً: الاثنينية التي يقول بها النابلسي ليست هي اثنينية وجودية، بل هي اثنينية المظهر والوجود، وهي اثنينية الصورة والوجود الذي هو وجود الواحد الحق. فالوجود الذي به توجد ذات الممكن وصورته هو وجود واحد وهو وجود الله تعالى. فيثبت موجودان بوجود واحد، الموجود الأول هو الممكن والموجود الثاني هو الحق تعالى، وهما موجودان بوجود واحد، وحقيقة الموجود الممكن غير حقيقة الموجود القديم، لأن الممكن ما هو إلا صورة لا قيام لها إلا بذات القديم، كمظهر له واعتبار من اعتباراته، ووجود القديم هو عين ذاته، ولكن وجود الممكن هو غيره لأنه عين وجود القديم.]**:

فهو صحيح، وإن كان قصدك منه الإنكار. وما سميته أنت اثنينية، فهي عند النابلسي اثنينية شهودية، وعندك وجودية. والاثنينية الوجودية هي الشرك الذي نهى الله عنه وعدّه سبحانه ظلما.

وإني أذكّرك هنا بسبب نزول سورة الإخلاص[١٢]، حيث جاء اليهود (وكانوا يعدون أنفسهم أهل الحق بسبب كونهم على علم بالكتاب) وقالوا لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: انسب لنا (وفي رواية صف لنا) ربك! وإن ما يُفهم من قولهم انسب، هو السؤال عن نسبة الله إلى العالم؛ وهو سؤال فلسفي، انتهجوا فيه نهج المتكلمين عندنا؛ فنزل قول الله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١]. وانظر كيف أمر الله نبيه صلى الله عليه وآله وسلم أن يقول عن علم لدني وحيِيّ، هو الله أحد. فقدم "هو" للدلالة على غيب الذات الذي سبق في المرتبة كل التجليات. ثم ثنّى بذكر "الله" الذي هو اسم المرتبة الجامع لكل تفاصيل المراتب. ثم جاء بالاسم "أحد"، ليدل على أن الوجود الحق أحدي لا تعدد فيه. وأحد خلاف واحد، لأن الواحد لا بد له من كثرة يجمعها؛ أما الأحد، فلا ذكر لشيء معه كما جاء في حديث: «كَانَ اللَّهُ وَلَمْ يَكُنْ شَيْءٌ غَيْرُهُ» السابق. ولكن إدراككم لا يتمكن من التعلق بمعنى المراتب (نقصد هنا المراتب الوجودية) كما يذكرها الله في كتابه، فتجعلونها مرتبة واحدة، فيمتنع عليكم المحل من أن يسع المتناقضات، فتكونوا ملزَمين برد بعضها حتى تبقى لكم بقية من عقائدكم. فهذه مشقة كان يغنيكم عنها أن تؤمنوا إيمان العجائز، وتقفوا بباب الله تستمطرون رحماته لو رضيتم بعبودية محض. ولكن لله حكما فيما تقولون وتفعلون، نُسلّم له فيها سبحانه، ونسأله أن ينفعنا بها من حيث لا تشعرون.

---

١٢ – لباب النقول في أسباب النزول للحافظ السيوطي (ص: ٣١٣).

الفصل التاسع

وحدة الوجود قريبة من الحلول والاتحاد

قولك: **[نعم إن مذهب وحدة الوجود قريب من الحلول والاتحاد، ولكن بفارق أن الحلول والاتحاد يستلزم أكثر من موجود، ووحدة الوجود، ينفي ذلك؛ وربما كان هذا هو السبب في أن العلماء المتقدمين كانوا ينسبون إلى القائلين بالوحدة، القول بالحلول والاتحاد، وذلك لعلاقتهما القريبة.]**:

يفيد أن القول بالحلول والاتحاد قريب من مذهبكم، لنفس السبب الذي ذكرته أنت، وهو القول بوجودين؛ أما أهل الله القائلون بوجود أحد، فلا يمكن أن يلتقي مذهبهم بمذهب الحلول والاتحاد أبدا. والعجيب الغريب، أن الحلول والاتحاد يُنسب إليهم دون غيرهم، من غير وجه حق. ولا نرى ذلك إلا من معاداة شياطين الجن والإنس لهم، والإيحاء إلى أوليائهم بما يرجُمون. ولقد وقعت أنتَ هنا فيما وقع فيه قبلك المتقوّلون، عند ذكرك قرب العلاقة بين "أحدية الوجود" و"الحلول والاتحاد"؛ مع كونك أسلفت أنهما يختلفان في مسألة جوهرية هي تعدد الوجود أو عدمه. وأين العقل هنا، الذي تزعمون أنكم تعتمدونه فيما يُسمى علم الكلام؟ وهل من العقل أن يخلص المرء إلى عكس ما قدّم له؟ كما فعلت أنت هنا؟!..

وقولك تعليقا على الفقرة التي أوردتها من كلام النابلسي رضي الله عنه: **[ومثال اللون والماء الذي وضحه يبين تماماً المعنى الذي ننسبه إلى النابلسي، فالمخلوقات (الزاج، اللون) الحادثة أمور قائمة بالذات الحق والوجود المطلق (الماء)، والماء يصبح ظاهراً**

باللون، ولكن ماهيته لا تتغير كما هو معلوم، فالله تعالى يكون ظاهراً بالمخلوقات الممكنة، في حال أنه لا يتغير عن حقيقته التي هي الوجود المطلق. وهذا هو مفهوم الحلول والاتحاد، أو هو قريب منه. وهو المفهوم الذي نصَّ علماء أهل السنة على أن القائل به كافر.]:

ينتهي إلى نفس النتيجة الملفقة، لأن الحلول والاتحاد يستلزم وجودين، وهو مخالف لمذهب الشيخ وغيره من أئمة الطريق (الدين). ولكننا سنبيّن لك سبب وقوعك في هذا التناقض، وهو أنك في ذهنك لا تتمكن من تصور المخلوقات من غير وجود، فتحكم عليها على ما في ذهنك لا على مقتضى كلام أهل الله. وهذا يدلك ويدل غيرك على عزة هذا العلم؛ وكفى به عزة أن يُطلَع عليه السامع إخبارا، ثم لا يُدركه فهما. وذلك لأن العلم بالله لا يؤخذ إلا عن الله تعالى وبعد إذنه سبحانه. ومن لم يعلم هذا، فما قدر الله حق قدره، بأن يسويه بكل ما يتناوله بعقله! ومتى كان الله مساويا لشيء من المخلوقات؟!.. تعالى الله عن توهم الواهمين ووصف الواصفين!..

واعلم أن أهل الله إذا تكلموا في الحقائق، فإنهم يعلمون أنها لن تصل إلا إلى أهلها؛ وأما غيرهم فإنها تصير عليهم عمى. وهذه صفة كلام الله، الذي قال فيه ربنا عز وجل: ﴿قُلْ هُوَ لِلَّذِينَ آمَنُوا هُدىً وَشِفَاءٌ وَالَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ فِي آذَانِهِمْ وَقْرٌ وَهُوَ عَلَيْهِمْ عَمىً أُولَئِكَ يُنَادَوْنَ مِنْ مَكَانٍ بَعِيدٍ﴾ [فصلت: ٤٤]. والسبب في كون كلامهم -رضي الله عنهم- له خاصية كلام الله، هو أنه من معانيه، لا يتجاوزه. كيف يتجاوزونه، وما نُطقهم إلا بربهم سبحانه؟!..

ثم قولك تعليقا على الفقرة الثانية من كلام النابلسي: **[لو اكتفى النابلسي بهذا المثال على صورته السابقة بدون تقييد كما فعل هنا، لما كان المثال كافياً لبيان وحدة الوجود، ولذلك حاول في هذه الفقرة أن يبين كيف أن اللون لا وجود له في نفسه، وأصرَّ على**

أنه مجرد أمر مفروض ومقدر فقط، وأنى له ذلك! فلا أحد يجهل أن اللون له وجود في نفسه، ولذلك يخلط بالماء، واللون الذي ظهر الماء به هو لون الزنجفر أو الزاج، لا مجرد لون مفروض مقدر، كما يدعي النابلسي. وإذا كان الأمر كما نقول، فإن الحقيقة أن ما هنا هو حلول واتحاد، لا وحدة وجود. أو هو اختلاط ومزج بين أمرين وليس مجرد أمر واحد كما يريده النابلسي. وأنا أتعجب كيف يقول النابلسي بأن اللون ما هو إلا أمر مقدر ومفروض والحال أن له حقيقة في نفسه بدون الماء، وهذا القدر لا ينكره أحد. وكيف ينفي النابلسي أن يكون الزنجفر قد حلَّ في الماء، واتحد به نوع اتحاد؛ والحال أن هذا هو الواقع بالفعل في الخارج. وهو أمر لا يجوز أن يكون مورد الشك والقلق. فالحاصل أن هذا المثال يبين أن وحدة الوجود مستحيلة، ولا بد من فرض الكثرة، ليستقيم لنا بيان الخلق، ولا يمكن أن يكون الخلق والمخلوقات مجرد أمور مقدرة ومفروضة، كما يدعي أصحاب هذا المذهب الغريب.]:

فاستنتاجك من حيث الاستدلال العقلي صحيح. واختلاط المادتين المذكورتين بالماء يدل على اتحاد وجودين، كما ذكرتَ؛ لكن المؤكد أن الشيخ ما قصد ذلك، لأنه في بيئته وزمانه، ما كان يُعلم أن اللونية في الماء هي لمادة مغايرة له؛ بل كان الأمر يؤخذ على ما يعطيه الحس بداهة. فهو لم ينطلق من المثَل المضروب إلى المعنى كما يفعل الناظر في كلامه؛ وإنما ينطلق من معنى في ذهنه متخذا المثل وسيلة لإيصاله إلى غيره. وهذا هو ما يؤكد أنه لم يقصد ما انتهيتَ أنت إليه. فهل كان النابلسي مخطئا في مثله؟ نعم! على الأقل فيما يعود إلى زماننا. وهذا هو السبب الذي يجعل الحكم على الأقوال، لا بد أن يُعتبر فيه زمنهم وما تعارف عليه أقوامهم. وهذا من المعاني التي يشير الله تعالى إليها في قوله سبحانه: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ﴾ [إبراهيم: ٤]. واللسان ليس هو اللغة وحدها، وإنما هي الأساليب أيضا، والأمثال، والمنطق، وغيرها...

وسنضرب لك نحن هنا مثلا يدلك على ما قصده الشيخ من كلامه، فنقول: خذ مثلا تمثالا ذهبيا لبوذا (لا تهتم للعقيدة هنا)، فإن قلت عنه هو ذهب، صدقت؛ وإن قلت عنه بوذا، صدقت. لكن في الواقع الذهب هو بوذا، والصورة التي اسمها بوذا، ليست شيئا زائدا على المعدن. فهي مشهودة، غير موجودة. لكن، لا تنس أن الصورة في المثل على معنى، وفي الواقع على معنى آخر، ذكرناه لك في الأجزاء السابقة. ومن لم يكن من أهل المعنى، يصعب عليه دائما مسايرة أهله فيما يقولون!.. فهذا هو المعنى الذي أراد النابلسي أن يوصله إليك. فلا تظلمه، بوزن كلامه بميزان عصرك. والمعنى هو المعنى، لا يتغير عبر الأزمان؛ بل هو على حاله قبل أن يُخلق الزمان.

وأما قولك بعد إيراد الفقرة الموالية من كلام النابلسي: **[كذا قال، والحقيقة أن الكلام في الاشتراك إما أن يكون على اللفظ، أو على مصداق الوجود، أي ما يقع عليه لفظ الوجود في الخارج، أو في نفس الأمر. فإن كان على اللفظ، فهذا يلزم عنه أن يكون الوجود الحقيقي أمراً واحداً، والثاني مجازاً. والمجاز في الوجود إما أن يستلزم نفي التكثر فيه أصلاً، أو لا يستلزم. فإن استلزم، فهو وحدة الوجود؛ وإلا فإن الخلاف يكون لفظياً فقط؛ أو أن يكون لفظ الوجود واقعاً على حقيقتين مختلفتين ثابتتين في الخارج، وهذا القول هو قول الإمام الأشعري؛ فإنه قائل بأن وجود كل شيء هو عين ذلك الشيء، أي إن الوجود ليس زائداً على حقيقة الموجود، بل هو عينه.]**:

فهو يؤكد أن الإمام الأشعري، كان يقصد من الوجود الصفة. وهو في هذا على مذهب أهل الحس المشترك، بخلاف من يتكلم عن الوجود من حيثما هو ذات. نعم، إن كلام الأشعري أيضا لا يخلو عن معنى الذاتية من كون الذات عين الوجود كما قال؛ لكنْ يبقى هناك فرق يعلمه أصحابه. وأما قولك **[في الخارج]** فلا يحيل إلا على الوهم عندنا، لأن الحق غير ذلك من جهة الكشف. وهذا يعني، أن أهل النظر وأهل الكشف لا يلتقيان أبدا، إلا

على ظاهر الصور عند من لا يدرك إلا ظواهرها. نقول هذا حتى لا يتوهم القارئ أننا نريد منك أن تُدرك ما نقول على وجهه الحقيقي؛ وإنما نجاريك لندلك على قصور ما أنت عليه، فحسب. فإن تفطنت، فعسى أن تُقبِل على ما ينفعك من العلم؛ وإلا فالكلام لغيرك!..

وحتى نوقفك على عجز العقل، تتمة للكلام على الوجود الذي هو صفة، فإننا ندلك على معنى للذات في مرتبة غيب الغيب، لا صفة لها معه؛ فلا توصف هناك لا بالوجود ولا بغيره. وهذا المعنى لا يتصوره العقل المحجوب أبدا، بل يظنه من قبيل المحال. وأما أهل الله، فيدركونه علما بربهم، كما يدركون غيره مما دونه؛ مما تدركون أنتم بعضه. ولنعد إلى كلامك.

قولك: **[وأما مذهب الإمام الرازي فهو قائل بأن الوجود عبارة عن لفظ واقع على معنى واحد فقط، هو مشترك اشتراكاً معنوياً بين الواجب والممكن. واشتراكه اشتراك في العروض لا في الحقيقة، لاستحالة اشتراك أمر حقيقي بين الواجب والممكن.]**:

فهو دليل على ضعف عقل الرازي عن الخوض في مثل هذه المسائل؛ فهو (أي القول) من قبيل الرياضات الفكرية المجردة.

وأما قولك: **[وقد وضح النابلسي الاشتراك على غير حقيقته التي ذكرناها، بل خلط بين الاشتراك في اللفظ وبين الاشتراك في المصداق، وهو الاشتراك الخارجي. والحقيقة أن لا اشتراك عنده، لأن الاشتراك يشترط فيه سبق التكثر، ولا تكثر على مذهب وحدة الوجود، فكيف يقال بالاشتراك.]**:

فصحيح! يدل على أنك فهمت قصده، لكن لا يدل على أنك أدركت ما يُدركه؛ بل أنت تورده في معرض الاعتراض، مع كونه عين الحق. لكن أين من يعلم!..

وقولك: **[ثم حاول النابلسي بعد ذلك أن يؤول مذهب الإمام الأشعري والإمام الرازي ليكونا متوافقين مع ما يقول به هو من وحدة الوجود. وكلامه لا قيمة له، فقد قال: "بل الوجود هو وجود الماء المحقق وحده، والزاج والزنجفر المفروض المقدر له وجود آخر مفروض مقدر مثل هو عين ذاته ونفس صورته، مثلما قال الأشعري رحمه الله تعالى وزاد على ذاته وصورته كما قال الفخر الرازي؛ وهو مذكور في مواضع من علم الكلام، في مبحث الوجود. فإن القائلين بوحدة الوجود مرادهم بالوجود الوجود الذي به صار الموجود موجودا، لا الوجود الذي هو مفروض مقدر، لكن من جنسه، فافهم هذا المثال، ولله المثل الأعلى في السموات."]:**

فاعلم أن النابلسي رضي الله عنه، إنما أراد أن يُنبه إلى مراتب الوجود التي ألمحتُ إليها سابقا، وأشار إلى أن الأشعري والرازي كلٌّ قد تكلم عن وجه من وجوهه: فالأشعري عنى الوجود\الصفة، والرازي عنى الوجود العقلي؛ وأما أهل الله فيعنون ذلك كله، وما فوقه وغاب عن إدراك جميع العقول. نقول "جميع العقول"، لأن من المعاني ما لا يدركه العقل بنفسه أبدا. وهذا هو ما لا يفقهه المتكلمون أو الفلاسفة، أو غيرهم ممن لهم قدم في الفكر والنظر.

وقولك: **[ولكن قد تبين لنا أن مذهب الأشعري لا يمكن التقاؤه مع مذهب وحدة الوجود، لأنه قائل بأن وجود كل شيء عين ذلك الشيء، على المعنى الذي ذكرناه سابقاً؛ وأما الإمام الرازي فقد وضحنا مذهبه أيضاً، ولا يتفق مذهبه مع قول أهل الوحدة؛ والنابلسي يهمه جداً أن يبين أن مذهب الأشعري لا يتعارض مع ما يقول به من الوحدة، لا لأن كلام الأشعري، ولا لأن كلام الرازي مهم جداً عنده، بل لأن أكثر العلماء في الإسلام يتبعون هذين الإمامين. وأما عنده فإن كلمة واحدة من ابن العربي –**

الذي يتعلم بواسطة المكاشفة الصريحة، وبارتفاع الحجاب بينه وبين الحق تعالى!– تغنيه عن كلام كثير للرازي والأشعري معاً.]:

فلا يُبين إلا عن سوء ظنك! أولا، لأن موافقة النابلسي للأشعري والرازي فهي من مرتبتهما لا من مرتبته. نعني أن الولي يتحرك بحقيقته في مراتب الوجود، فيفهم عن كل لسان، ويتكلم بكل لسان. بخلاف أهل النظر فإنهم سجناء مرتبتهم، لا يعرفون غيرها؛ ومن هناك يأتيهم الإنكار؛ نعني من جهلهم بما هو خارجٌ عن مرتبتهم. أما الأولياء، فلا إنكار لهم على أحد في قول من الأقوال، لعلمهم بالمرتبة التي يصدر عنها مثل ذلك القول. وأما تصويبنا نحن لك في هذه الرسالة، فليس إنكارا على الأقوال، وإنما هو تنبيه إلى سوء المركب وفساد الطريق؛ لعل أن تتبعوا طريق النور إن كان مقدرا لكم، أو أن توفَّقوا للتسليم، فتغنموا خيرا كثيرا من الأدب مع من هو فوقكم من حيث المرتبة. وأما ظنك أن الأولياء يأخذون كلام الشيخ الأكبر رضي الله عنه من غير كشف فيه، فهو باطل؛ والدليل هو أنك لا تقدر أنت نفسك على ذلك. وليس ذلك منك لأنك أعقل منهم أو أحرص على الحق، بل لأنك محجوب! أما هم فيرزقهم الله الكشف في كلام غيرهم، فيُدركون المرامي العزيزة التي تحته، فيأخذونها عن الله لا عن القائل بها؛ وإن كانت النسبة معتبرة في باب الجزاء عند الله. ومن ذاق عرف، كما يُقال!

وأما قولك: **[وتفسيره الوجود عند أهل الوحدة بأنه الذي به صار كل موجود موجوداً، لا يكفي ليدلل على صحة مذهبه، لأن الوجود الخاص لكل ممكن أخرجه الله تعالى من العدم إلى الوجود، هو الذي به يصير هذا الممكن موجوداً، فإنه وجوده الخاص. وقولنا إن الوجود الخاص، هو الذي به صار الممكن موجوداً، لا يستلزم أن يكون علة كل ممكن عين ذاته، بل علة كل ممكن وسببه هو تعلق قدرة الله تعالى؛ ولكن**

هذا الممكن لا يقوم في الخارج في ذات الله تعالى ولا بوجود الله تعالى، كما يقول أهل الوحدة، بل يقوم بعين ذات التي هي الوجود الخاص.]:

لو علمت حقيقة ما تقول، لأشفقت على نفسك يا هذا!.. وسأقرّب لك الأمر بمثل من طور الصبيان: لو أخذت لوحة عليها رسم جميل، مكون من عدة عناصر، كأن يكون حديقة فيها أشجار وأزهار...؛ فهل رسم الزهرة له وجود لوْحيّ غير وجود الشجرة؟ لمجرد أنهما متغايران؟ أم أن الوجود اللوحي مشترك بينهما، وإن تغايرا؟... أم أن اللونية طغت على عين عقلك، حتى أصبح لا يُدرك اللوح، فصار عندك عدما من جملة العدم، أو صار وجوده عقليا، لا يُتصوّر إلا في الأذهان؟.. مع العلم أن وجود اللوح أسبق في المرتبة من كل وجود رسميّ جاء بعده!..

وقولك: **[والتناقض الكبير الواضح عند القائلين بالوحدة، هي قولهم كما قال النابلسي: "المخلوق بالنظر إلى ذاته إنما هو عدم صرف، وإنما وجوده بوجود الله تعالى، فالوجود لله تعالى وحده وإن وجد به ما سواه".اهـ، فكيف يكون المخلوق الممكن عدماً صرفاً في ذاته، ويكون قائماً بذات الله تعالى؟ وكيف يكون في ذاته عدماً صرفاً والله تعالى خالقه؟ أيخلق الله تعالى عدماً صرفاً؟ أم يقوم في ذاته تعالى عدمٌ صرفٌ؟]:**

ينقصه جانب من جوانب تعريف الممكن؛ لأن العدم الصرف الذي ذكرته في كلامك هو المحال، والمحال لا يقبل الإيجاد بحال من الأحوال. أما الممكن فقابليته للإيجاد، هي نوع وجود؛ وهو ما يسميه المحققون الثبوت، ويعنون به الوجود العلمي الشهودي. فمن هذا الوجه قبلت المخلوقات الإيجاد، وبه تميز وجودها عن الوجود الحق عقلا، وإلا انهدمت بعدم الفارق بينهما أسس العقل والدين معا. وأمّا تعجبك، كيف يكون ظهور صور عدمية في الوجود

(وعدمها عندك ليس إلا العدم الصرف)، فعد إلى تمثال بوذا الذي ضربناه لك مثلا في السابق، فإنك لن تجد صورته إلا عدما في جنب مادته الذهبية.

وأما قولك: **[والحقيقة أن الوحدة المطلقة عند أهل السنة لا ترجع إلى الوحدة في الوجود، بل إلى الوحدة في الأفعال، ولذلك فإنهم أرجعوا كل شيء إلى كونه مخلوقاً لله تعالى؛ ولم يقولوا إن كل شيء موجود بالله تعالى؛ لأن ذلك يلزم أن يكون كل شيء عرضاً، لاستحالة قيام الجوهر بالجوهر. ويلزم بعد ذلك قيام الأعراض بالذات الإلهية وهو مستحيل.]**:

فهو تنظير بحت، سبقك فيه آخرون، فلم يُغن عنهم من الحق شيئا. ووحدة الأفعال التي تتحدث عنها: هل تدخل ضمنها أفعال العباد (أفعال الأفعال)، أم لا؟.. فإن لم تدخل، فما عَرَفتم وحدة الأفعال!..

وقولك: **[والنابلسي يرفض إثبات وجود آخر غير وجود الله تعالى، ويعتبر كل من أثبت وجود ثانياً للمخلوقات، فإنه يلزمه إثبات المضاهاة التامة بين العالم والمعلوم، والصانع والمصنوع. وهذا الإلزام كما تراه أيها القارئ إلزام باطل، لا يلزم من أثبت أكثر من موجود، لأنه يقول مع كثرة الموجودات، إن حقائقها مختلفة، وليست حقائقها متساوية، فمن أين يلزمه إثبات المضاهاة بين الخالق والمخلوق؟! فما هذا الكلام إلا مجرد اتهام لا دليل عليه من النابلسي؛ كأكثر ما في هذا الكتاب؛ سامحه الله.]**:

يظهر ضعف حجتك أمام الشيخ مرة أخرى، لأن الحقائق أحدية المدلول؛ فالوجود وجود والعدم عدم في الحق وفي الخلق. وهذه هي سنة الله (نعني أصلها) التي لن تجد لها تبديلا ولا تحويلا. أما اختلاف المدلولات عندكم للفظ الواحد، فهو تلفيق تريدون أن تخرجوا

به من مأزق عقولكم. ولو أنكم أقررتم بعجزكم عن معرفة الله بالعقل، لارتحتم وأرحتم. ولكنّ لله حكما معتبرة في ذلك! سبحانه وتعالى!..

وقولك: **[وأما عند النابلسي فحقيقة المخلوق مختلفة اختلافاً تاماً عن حقيقة الواجب؛ لأن حقيقة المخلوق عدم صرف، وحقيقة الواجب وجود تام؛ فلا مشابهة بينهما، :"لأن المفروض المقدر في نفسه عدم صرف، وكيفية الوجود يحل به في العدم، وكذلك لا يتصور أن يتحد معه أصلا، لأن الحقيقتين متباينتان تباينا كليا، بحيث لا مشابهة بينهما أصلاً. فحقيقة الحق وجود صرف مطلقاً حتى عن الإطلاق لأنه قيد، وحقيقة المفروض المقدر عدم صرف مقيد."]:**

فكلام الشيخ صحيح، لكن مع اعتبار الفارق بين الممكن والمحال ولا بد. ثم إن هناك أمرا زائدا على ما ذُكر، لا بد من تمييزه حتى يسهل تبيّن الحقائق على من هو مؤهل لإدراكها، وهو الفرق بين الذات والمرتبة؛ فإن من لا يميزه، تختلط عليه المعاني فيأتي عليه وقت ينتكث عليه غزله.

وقولك: **[الوجود القائم بذاته لذاته لا أحد يعدده، ولا أحد يقول بكثرته، ولكن الوجود المستقل في القيام بذاته، وإن كان معلولا ومسبَّبا لغيره، فأكثر الخلق والعقلاء يقولون به؛ والنابلسي يحاول بكل طريقة أن يلزم الناس بوحدة الوجود، وأنَّى له ذلك! ووحدة الوجود عنده أن لا يكون ثمة موجود إلا الله تعالى، وسائر الأمور الأخرى من الممكنات قائمة بذاته، تابعة له في الوجود؛ بل وموجودة بنفس وجوده، وهذا المذهب ضعيف لا دليل عليه إلا مجرد تحكمات وتوهمات كشف ومعاينة.]:**

قد خرجت به عن حدود الأدب. وسآتيك في هذا المعنى من الجهة المقابلة؛ وهو حكم الله في هذه المسائل. وهو سبحانه لا ينتظرك أنت حتى تدرك المعاني وتأذن له في خلق خلقه أو تمنعه منه! تعالى الله!.. فهو سبحانه غني عنك وعن النابلسي وعني وعن جميع العالمين. فبقي أن من العباد من يأخذ علمه عن الله كما هو عنده سبحانه؛ فهِم ذلك غيره من العباد أم لم يفهموا؛ ومن العباد من يتلمس طريقه كالأعمى، فهذا متجاوَز من قِبل الواقع؛ يتوهم أن ما سيتوصل إليه له شأن كبير، ولا محالة هو مؤثر في الوجود! والمعنى الأول الموافق لما عند الله، هو ما يقصده النابلسي بقوله إن الكل يقول بوحدة الوجود طوعا أو كرها (مع تحفظنا على المصطلح)؛ لأن القائل بالقول المخالف لا يخرج عن كونه ناطقا بالحق الذي هو أصل وجوده، وإن كان لا علم له بذلك. فالفرق بين المحق والمبطل العلم وحده! وقد قال الله تعالى في هذا المعنى: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُو الْأَلْبَابِ﴾ [الزمر: ٩].

وأما قولك إن "أحدية الوجود"، لا دليل عليها من جهة العقل؛ فصحيح باعتبار عقولكم المقيّدة. وأما باعتبار أهل الكشف، الذين يأخذون العلم من خارج العقل، فهو عندهم من مرتبة العلم الضروري (المسلمات والبديهيات). والشأن دائما في التفصيل؛ ومن لا علم له فيه، فإن علمه يكون ناقصا، وإن كان حقا.

وقولك: **[إن مثل هذه المباحث لا يليق بالعاقل أن يتبع هذه الطريقة من التهويل، لأنها إن جازت على العامة والغافلين من الناس، فإنها لا تجوز على العقلاء النابهين؛ والأمر موقوف أخيرا على اقتناع العقلاء لأنهم بهم يقتدي العامة؛ بل إن هذا التشدد يترك أثراً سلبياً كبيراً في نفوس العوام والعلماء؛ فيدفع العوام إلى التعصب والتشدد، ويدفع العلماء إلى مهاجمة هذا المذهب بشدة وقسوة؛ كما حصل عند البعض. فلا يستفيد أصحاب هذا المذهب، إلا مناصرة جاهل وعداء عالم.]:**

فقد صدقت فيه! ولكنك نسيت أن أهل الله لا يتكلمون ليُرضوا العامة، ولا ليداهنوا العلماء؛ وإنما كلامهم لله بالله؛ مَن قَبِل منهم، ففي صلاح نفسه يسعى؛ ومن رد عليهم، فلا خبر لهم عنه. وكأنك بقولك هذا تريد معهم اتفاقا على الهدنة التي تهدم أسس الدين وتسد باب المعرفة الحق. وهل ذلك إليك أو إليهم يا هذا؟ الأمر كله لله، يفعل ما يشاء سبحانه!..

وأما كلامك بعد ذلك فهو جهل وجهالة، يظهر أنك ما فقهت شيئا مما سبق الكلام من الشيخ فيه، ويظهر إصرارك منه على الانتصار لمذهبك السّني في زعمك، وكأن الأمر مباراة في الكرة بين فريقين! وهو أعظم من ذلك وأشد خطورة، لو كنت تعلم!..

الفصل العاشر

المعنى الباطل لوحدة الوجود عند النابلسي

بعد أن أوردت فقرة من كلام النابلسي، يتبرأ فيها من القائلين بوحدة الوجود (بالمعنى الباطل)، قلت: **[والنابلسي يعترض على هذا الموقف، ويريد من علماء أهل السنة أن يصححوا المعنى الذي يصححه هو، ويبطلوا المعنى الذي يبطله، هذا هو ما يريده النابلسي، وهو منهج غلط وطريق غير صحيح، كما لا يخفى.]**:

والصحيح، أن النابلسي رضي الله عنه، ما ترك مدخلا لأهل الباطل يتكلمون فيه بوحدة الوجود؛ فلما لم تدركوا أنتم الفرق بين المعنى الصحيح (أحدية الوجود) وبين المعنى الباطل (وحدة الوجود)، حكمتم عليهما بنفس الحكم، من دون أن تبيّنوا متعلَّق الاشتراك؛ وليس لكم مستند في الحقيقة في حكمكم إلا الاشتراك في اللفظ عنده، والذي نتحفظ منه نحن. والسبب في عدم إدراككم للمعنى المراد للنابلسي من مذهبه، هو أنه فوق إدراككم؛ ولو أنكم سلّمتم بواقع الأمر، لتوقفتم في الحكم عليه؛ ولكنكم تستنكفون أن تقرّوا أمام العامة بجهلكم، حتى لا تسقطوا من أعينهم. وليت قولك: **[ولا يهمنا نحن أن يغضب النابلسي لمخالفة الناس له، بل ما يهمنا هو ألا يغضب الله تعالى. وتجنب غضبه تعالى إنما يكون في اتباع القول الحق لا غير، سواء قال به النابلسي أو لا.]**، كان صادقا؛ لكنا فرحنا به فرحا كبيرا؛ ولكنه تدليس، من غير أن تقدّموا على افترائكم دليلا واحدا.

واعلم أن مثلكم مع النابلسي في المعنى الصحيح لما تسمونه وحدة الوجود، كمثل أعمى يسمع كلاما عن اللونية؛ فهو من حيث اللغة والدلالة، يظن أنه مدرك له مما يسمع من غيره؛ لكنك لو أعطيته جسمين ذوَيْ لونين مختلفين، فإنه لن يفرق بينهما من حيث اللونية. والسبب أنه غير مبصر، لا أنه لا يدرك الفروق. وأنت بكلامك، توهمت أنك ستدرك بعقلك، ما أدركه أهل الكشف بالله، فتبيّن في النهاية أنك لن تستطيع. فكنت كذلك الأعمى حيث لم يدرك الفرق في اللونية بين الجسمين، فحكم بكونهما على لون واحد. فهل تراه أنت مصيبا، علينا تصديقه، وتكذيب أولي الأبصار؟!..

ثم تقول: **[ووحدة الوجود عند النابلسي هو المذهب الحق، الذي لا ريب فيه، ومخالفه كافر. قال النابلسي ص ١٩: "فإذا حكمنا على الجاهل بما يرى في مذهب حكمنا بكفره حيث أنكر ما هو الحق على أهل الحق"]:**

الكفر هنا كفر أصغر، وإلا صار عموم المسلمين كلهم كفارا! وهذا لا يقول به عاقل. والكفر الأصغر هو الحجاب نفسه الذي به نفرق بين أهل الحق من الخواص، وبين أهل الحق من العوام؛ مع العلم أن إطلاق أهل الحق في الاصطلاح، لا يُقصد منه إلا العارفون المحققون.

ثم تقول بعد أن جئت بفقرة من كلام النابلسي في نصح من لا كشف له: **[وحاصل هذه النصيحة أن مخالف وحدة الوجود بالمعنى الذي ذكره النابلسي، هو أن مخالفها لا شك جاهل بالله تعالى، وأن من قال بها لا شك أنه من العارفين الكاملين، الذين لا تجوز مخالفتهم، ولا الإنكار عليهم؛ فإذا اعتقد المخالف نزول مرتبته العلمية عن المثبتين، فإن عليه أن يحسن الظن بكلامهم. ولكن، هذه النصيحة مبنية على باطل وكل ما هو مبني على باطل فهو باطل. فإن النصيحة يجب أن تكون بعد إقامة الحجة، ولم يقم النابلسي**

الحجة على أحد، بل غاية ما كرره في كلامه، مجرد وصف القائلين بالعلم، والمنكرين بالجهل، ووصفه غير مسلم له؛ ولم يقم دليلاً واحداً على ما قاله. نعم لقد أرجأ الاستدلال على ما قاله إلى محل آخر، ونحن قد تعقبناه في غير موضع من كتبه التي ذكر فيها بعض الأدلة ونقضنا عليه جميع ما ذكره على أنه دليل وزيفنا كلامه، وبيَّنَّا أنَّه لم يقمه إلا على مجرد الوهم.]:

كأنك تريد منه أن يجعلك من أهل الكشف مثله، حتى تطلع على ما اطلع عليه هو وأمثاله، فتقر له بحجته عليك، فتوافقه على ما انتهى إليه! وكيف يكون هذا، وأنت تنكر الكشف من أصله، ولا ترى لأهل طريقه مكانة ولا درجة؟!.. وإنما أنت هنا كذاك الأعمى الذي سبق أن مثلنا لك به، حيث لم يدرك الألوان، فأنكر وجودها؛ فإن قيل له بالرجوع عن قوله، قال لا أرجع حتى تُروني ما ترون! فهل ترى لإنكاره وجه حق؟.. أم أنه كان من الأجدر به، أن يسلم بما يسمعه من المبصرين، فيكون من العاقلين حيث لم يكن مبصرا مثلهم؟.. والجهل الذي أنت واقع فيه، والذي هو أفدح من عمى الأبصار، هو أنك تعتقد أن كل الناس عُمي لا مبصر فيهم، بخلاف أعمى البصر الذي لا يشك أن الناس يبصرون ما لا يُبصر!.. فانظر يا أخي أين أنت من هؤلاء السادة، وكيف أنك لا تسعى إلا في فضيحة نفسك، في الدنيا قبل الآخرة!..

ثم تقول: **[وكيف يجوز للنابلسي أن يستهين بمن استمد علومه من الكتب، وقد أنزل الله تعالى كتابه هداية للناس، وفرقاناً بين الحق والباطل، ولم يجعل الله تعالى حجته في كشف من يسميهم النابلسي بالعارفين، بل أودع حجته في كتابه الكريم، وجعل عليها العقل السليم علامة.]**:

فنقول: ويحك ما زلت تسوي بين كتاب الله، وبين الكتب التي يكتبها العباد؟!.. انظر كيف يأخذك اللفظ المشترك فتغلط في توهّم اشتراك المعنى! وهل تظن أنت أنك يا مسكين، تعلم ما جاء في كتاب الله من المعاني العامة فضلا عما فيه من الأسرار؟!.. إن كنت تظن هذا، فما أجهلك!.. ثم إنك تخلط بين المخاطَب من الله في الكتاب، والذي هو العقل، وبين ما تفهمه أنت من العقل، وهو لا يعدو الفكرَ في أدنى مراتبه. عليك أن تعلم أن العقل مراتب منها النفس والروح؛ فأين أنت منهما إن كنت تعقل حقا؟.. وإلا فاسأل الله أن يعلمك ما لا تعلم، فإنه لا معلم إلا هو سبحانه!..

ثم تقول: **[ولا يقصد النابلسي من ذلك إلا جعل الكشف بعينه دليلاً على وحدة الوجود، ونحن لا نرى للكشف كشفاً، وقد نص علماء السنة على أنه ليس من طرق العلم والمعرفة عند أهل الحق؛ والقائلون بوحدة الوجود يعتبرون الكشف والإلهام طريق المعرفة الأهم، فهم في ذلك مخالفون لأهل السنة ولأهل الحق.]**:

ولقد ذكرنا لك سابقا، أن الكشف أساس الدين؛ فأي دين يبقى بعد هدم الأساس؟! وهل تظن أن الفكر الذي يعتمده الفلاسفة، السابقون لكم في سلوك دربه، موصل إلى المعرفة، ويُغنيك عن الكشف؟.. إن كنت تظن هذا، فما عرفت الكشف ولا الفكر! وهل تريد أن تجعل الدين كالفلسفة، لا يختلف عنها في وسيلة تحصيل العلم؟!.. أم تراك من الذين يجعلون الفيلسوف يُدرك بالعلم المجرد ما يدركه النبي بالخيال كما سبق أن قيل، فتكون حقا من الكافرين! إن كل طريق يوصل إلى منزله، واعلم أن طريق الفلسفة لا يوصل إلا إلى الكفر. ولا تغترّ، بالتفلسف داخل الدين، وتظن أن ذلك يحميك من نتائجه! واعلم أن إبليس لا يأخذ أنصاف العقلاء إلا من طريق الفكر؛ فيفتح لهم طرقا فيه إلى الضلال، ويوحي إليهم بما يتوهمون أنه حجج نافعة عند ربهم، وهم لا يشعرون أنه يأخذهم في مهاوي البعد، في ظلمة لا مخرج منها إلا التوبة النصوح.

أما في ذكرك لأهل السنة وأهل الحق بما تدركه أنت، فلا تذكّرني فيه، إلا بما يصف به أهل الإلحاد في زماننا المسلمين الذين يؤمنون بالله واليوم الآخر من الظلامية، في مقابل التنوير الذي لهم. وكل هذا من تلاعب الشيطان بك وبهم؛ يجعلكم ترون الظلمة نورا، والنور ظلمة. يقول الله تعالى في هذا المعنى: ﴿أَفَمَنْ زُيِّنَ لَهُ سُوءُ عَمَلِهِ فَرَآهُ حَسَناً فَإِنَّ اللَّهَ يُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾ [فاطر: ٨].

ثم تقول: **[وأغرب ما في الكتاب ما نقله النابلسي عن: "الشيخ أحمد القشاشي المدني رحمه الله تعالى في رسالته في وحدة الوجود عن ابن كمال باشا رحمه الله تعالى ومن خطه نقل، كما صرح بذلك، أنه يجب على ولي الأمر أن يحمل الناس على القول بوحدة الوجود." اهـ. فسبحان الله تعالى، من أوضح حجة وأبين برهاناً، وحدة الوجود، أم ما ذكره الإمام مالك في موطئه، وقد رفض الإمام مالك عرض الخليفة أن يحمل الناس على ما في كتابه، ولكننا نرى النابلسي يؤيد أن يحمل الإمام الناسَ على القول بوحدة الوجود وهو المذهب الذي اشتد اختلاف الناس فيه، حتى بلغ من بعض كبار العلماء أن يكفر القائل بها، ويحكم بزندقته؛ وها نحن نرى النابلسي يقول بوجوب القول بها، وبلزوم حمل الإمام للناس على القول بها. فسبحان الله تعالى، فانظر كيف تدعو البدعة والانحراف العقائدي أصحابَها إلى التمسك بمثل هذه المواقف المختلَّةِ الضعيفة لبادئ الرأي.]:**

والصواب، هو أن لا يُقحَم العوام في هذه المسائل، وإنما يُشغَلون بما ينفعهم من صالح الأعمال. فلا وحدة الوجود يدركون، ولا علم الكلام الذي يُنظّر للعقائد!.. بل إن الفتن التي أصابت الأمة والتي اتُّخذ فيها عامة الناس وقودا، ما كان أعظم أسبابها إلا ما ذكرنا. وانظر إلى كبار الصحابة المرضيين، وإلى الأئمة من التابعين، كيف أنهم ما كانوا يُطلعون على علومهم إلا من كان من طورهم؛ حتى حُكي عن الحسن البصري أنه كان له وقت يختلي فيه

إلى خصوص أصحابه، يُغلق الباب فيه عليهم حتى لا يشاركهم أحد من العوام؛ صونا للعلم أن يقع في يد من لا يدركه، وصونا للعامة أن يقعوا في الفتنة. فهذا هو أصح الأقوال في هذه المسألة، والله يحكم بين الناس فيما اختلفوا فيه، وحده سبحانه.

ثم تقول: **[وبهذا نكون قد انتهينا من التعليق على ما في رسالة الشيخ عبد الغني النابلسي، ونقدنا ما فيها من مدعيات، وأقوال فاسدة، واكتفينا بإشارات واضحة، كما اكتفى مؤلفها بمثل ذلك، ليكون مقابلة الشيء بمثله، وقد تركنا التفصيل في الرد على أدلة القوم في قولهم بوحدة الوجود إلى موضع أكثر مناسبة.]**:

فنقول لك: ما أجرأك على أهل الله، حتى تصف أقوالهم بالفساد! ووالله ما نطقوا إلا بالحق وإن كنت عنه عميّا، ولا دلوا إلا عليه وإن كنت لا تسمع شيئا. وما أبنت في ردودك إلا عن سوء حالك، وفساد طريق استدلالك. والله تعالى يقول: ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ أَفَأَنْتَ تُسْمِعُ الصُّمَّ وَلَوْ كَانُوا لَا يَعْقِلُونَ (٤٢) وَمِنْهُمْ مَنْ يَنْظُرُ إِلَيْكَ أَفَأَنْتَ تَهْدِي الْعُمْيَ وَلَوْ كَانُوا لَا يُبْصِرُونَ (٤٣) إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ النَّاسَ شَيْئاً وَلَكِنَّ النَّاسَ أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾ [يونس: ٤٢-٤٤].

الفصل الحادي عشر

الباب الثاني[١٣]: وحدة الوجود بين الفلاسفة

إكسينوفان:

إنك تقول بعد أن أوردت نصا لعبد الرحمن بدوي في كتابه ربيع الفكر اليوناني (ص١١٨)، تعليقا عليه: **[ونحن نفهم أن بين هذا المعنى لوحدة الوجود وبين ما وضحناه عن النابلسي فرقاً، ولكن خلاصة المذهبين، أنه لا يوجد إلا موجود واحد حقيقي في الكون، البعض يسميه بالإله، والبعض يسميه بالطبيعة.]**:

ونقول نحن: الحمد لله أنك تستشعر الفرق بين أقوال أهل الله وأقوال الفلاسفة، لكننا نؤكد على أنك لا تُدركه؛ لأنك لو كنت تدركه لذكرته (أي الفرق)، ولاسترحت وأرحت؛ ولكنك بفكرك وحده لن تتمكن من الخروج من هذه المعضلة، فتعود إلى الخلط في المعاني. ولقد كان يكفيك هذا، حتى ترجع إلى ربك، لو أنصفت من نفسك؛ ولكن الهوى غلبك، وأخذك إلى حيث لا ينبغي.

ولا بأس، قبل أن نجاوز هذا الفيلسوف، أن نذكّر بأن مصطلح "وحدة الوجود" ينطبق على الفلاسفة ولا ينطبق على أهل الله، كما سبق وأن قلنا في الباب الأول؛ لأن الفلاسفة لا مدخل لهم إلى العلم بالحقائق، وإلا استوى الطريق الرباني (الدين) بالطريق الوضعي

[١٣] – الباب الثاني من كتاب "منح الودود في بيان مذهب وحدة الوجود"، لسعيد فودة.

(الفلسفة)؛ وهذا لا يكون أبدا! يقول الله تعالى في هذا المعنى: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ﴾ [الرعد: ١٦]؟!..

أما ما وقع للفلاسفة، وما وقع لأهل الكلام في فهم كلام أهل الله، فهو مقاربة للمعنى الحقيقي لأحدية الوجود؛ ولكنهم جميعا ما علموا أن العقل غير مأذون له على عمومه في الدخول إلى هذا الحمى. فصاروا يحومون حول الأسوار، وظنوا أنه ليس وراءها مرمى يُطلب. فصدقوا في حكمهم على ما وجدوا، ولكنهم أخطأوا في حكمهم في المسألة؛ وما شعروا أنه غاب عنهم ما يُمكن أن يُدرك بإذن خاص من الله عز وجل. ولقد قال الله في مثل هذا المعنى: ﴿يَا مَعْشَرَ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ إِنِ اسْتَطَعْتُمْ أَنْ تَنْفُذُوا مِنْ أَقْطَارِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ فَانْفُذُوا لَا تَنْفُذُونَ إِلَّا بِسُلْطَانٍ﴾ [الرحمن: ٣٣]. والمعنى: إنكم معشر المكلفين، لن تتمكنوا من خرق صُوَر السماوات والأرض من جهة الشهود ومن جهة العلم، من كونها حاصرة لوجودكم وتعيناتكم (وهو معنى الظرفية الحسية والمعنوية)، إلا بإذن من الله؛ لأنه سبحانه الملك الحق، الذي لا يُدخل عليه إلا بإذنه. لهذا، لا ينبغي أن يتوهم كل ناظر في هذه المسائل، أنه سيحصل شيئا منها بعقله؛ بل سيكون مُبينا عن جهله فحسب. ورحم الله امرءا عرف قدره.

برمنيدس:

تقول بعد أن جئت بفقرة لبدوي من كتابه سابق الذكر (ص: ١٢١)؛ **[وهذه الحجة هي نفس ما نراه عند المتأخرين من القائلين بوحدة الوجود، ولعل برمنيدس يكون أقرب الفلاسفة المتقدمين إلى مذهب وحدة الوجود كما نراه عند ابن العربي والقونوي والنابلسي وغيرهم ممن يقول به من الإسلاميين.]**:

وهو إيهام للقارئ أن أهل الله على طريق الفلاسفة في علومهم. ونحن قد سبق أن بيّنّا أنه لا يمكن أن يكون ذلك. والذين يظنون أن الشيخ الأكبر أو غيره –رضي الله عن الجميع– كانوا فلاسفة، فإنهم يكونون على غلط كبير؛ بل إن هؤلاء السادة، مطلعون على كل المقولات من جميع أصناف العباد من عند ربهم. فإن هم تكلموا عن مقولات الفلاسفة، فهذا لا يعني أنهم منتهجون نهجهم. ولقد وقع في هذا الخلط جل الدارسين الأكاديميين الذين تناولوا هذه المسائل بالدراسة. وإننا نرى أنه حان الوقت، لتصحيح طرق البحث عند أهل الاختصاص، حتى تتصحح النتائج تبعا لها؛ وإلا فإن الجامعات ستستمر في إشاعة الجهل لا العلم.

ثم تقول، تعليقا على فقرة أخرى لبدوي: **[إن هذه الفكرة هي فكرة أصيلة في مذهب وحدة الوجود، وبها أخذ المتأخرون والمتقدمون منهم، من ابن العربي إلى الملا صدرا، والقونوي، حتى الفلاسفة الأوروبيون القائلون بوحدة الوجود مثل هيجل فقد قالوا بها أيضاً.]**:

فنقول: كذبت والله!.. كيف تقول هذا، وقد جاء في الفقرة: "وإذن فالوجود هو الكل، وهو واحد وهو ثابت وهو أزلي وهو أبدي"؟ وهذا هو القول بقِدم العالم؛ فهل هذا من المعاني التي يتكلم فيها أهل الله، حتى تنسبه إليهم؟ أم أنك تريد أن تُلصق بهم جهل الفلاسفة حتى تلبس على الناس حقّهم بباطلهم؟.. ثم لقد جاء في الفقرة: "إن الفكر لا يمكن أن يكون غير الوجود، والوجود الذي يعقل ذاته هو أيضا وجود، فالوجود والفكر إذا، أو الوجود والماهية كما سيقال فيما بعد، شيء واحد"، فما هذا الهذيان؟! وكيف تستدل بمثل هذا الكلام، وأنت تظن أن عقلك راجح؟! هذا الكلام لا يصدر إلا عمن يتخبطه الشيطان من المس!.. أفِقْ يا هذا!..

ثم تقول أنت بعد ذلك: **[لقد جمع هؤلاء بين الفكر والوجود بل جعلوا الفكر مرتبة من مراتب الوجود، والله عند المتأخرين تجلى بمظاهر الممكنات نتيجة تجلي معلوماته في عين ذاته.]**:

ونحن نريد منك أن تُبيّن لنا العلاقة بين الفكر والممكنات؛ فإن كنت تدركها على حقيقتها، استمعنا إليك؛ وإلا فأنت تهذي على غرار من تأتي بأقوالهم! ثم من قال إن الفكر (بهذا اللفظ) مرتبة من مراتب الوجود؟ أم لعلك تجعل معلومات الله، فكرا؟ تعالى الله عما تقول علوا كبيرا!

فلاسفة العصور الوسطى:

أنت تقول بعد إيرادك لفقرة من كتاب عبد الرحمن بدوي: خريف الفكر اليوناني في ص١٦٣: **[واصطلاح اسبينوزا يطابق مفهوم وحدة الوجود الذي يقول به بعض الصوفية، إلا أن اسبينوزا يميل إلى وحدة الوجود المادية، وهؤلاء يميلون إلى وحدة الوجود المجردة.]**:

وهذا ليس صحيحا من جهتين:

١ . لأن مقاربة سبينوزا لوحدة الوجود فكرية؛ فلا يُمكن أن تطابق علم أهل الله بالوجود أبدا.

٢. إن أحدية الوجود التي يتكلم عنها أهل الله، ليست مجردة عن الحس كما تدعي، بل هي شاملة. ولقد دخلت عليك هذه الشبهة، من توهمك أن علمهم بالله عقائد نظرية كما هي

عندك. وذلك لأن أهل العقائد لا يأخذون إلا نصف المعرفة: فإما يغلب عليهم التنزيه، وإما يغلب عليهم التشبيه؛ وأنت من الصنف الذي يغلب عليه التنزيه. لذلك صرفت كلام أهل الله إلى ما يُناسب عقيدتك. والسبب في قول كل فريق بشطر المعرفة، هو كونها عقلية عندهم؛ والعقل لا يقبل المتناقضات بالمنطق العام المعلوم؛ وإنما هو في حاجة إلى منطق مكمِّل، لا يكتسبه إلا من الترقي في سلّم الإيمان. وهو ما لم تشتغلوا به أنتم، فضاعت عليكم فرص الفهم عن الله.

سبينوزا:

قولك: **[هذه الفقرة توضح بالضبط المراد من وحدة الوجود عند سبينوزا، وهي كما ترى مطابقة لمفهوم وحدة الوجود عند النابلسي وابن العربي، إلا ما فيها من ميل إلى الوحدة المادية، بخلافها عند هيجل الفيلسوف الألماني المشهور، فالحوادث هي مجرد أعراض حقيقية على الجوهر الواحد الذي هو الموجود الوحيد.]**:

تعود فيه إلى قياس أقوال أهل الله على أقوال الفلاسفة، وقد سبق أن بيّنّا أن طريقيهما، وبالتبع نتائجهما، مختلفة. وحتى تعلم الفرق بين الأمرين، فإننا نشبههما بمن يرى الأشياء في ظلمة الليل مع ضعف في بصره، ومن يراها في ضوء النهار مع حدة فيه. فالأولون الفلاسفة، والآخرون أهل الله. وأنت في تشبيهك للفلاسفة بأهل الله في هذه المسألة، نظرك إلى محل أنظارهم جميعا، وهي الأشياء المرئية. فتوهمت أن هذا هو محل الاشتراك، بينما لم تُعِر الفرق الحقيقي بينهم –والذي هو حقيقةً الجدير بالاعتبار– أيَّ اهتمام. فتوصلت إلى نتائج مخالفة لما كان ينبغي أن تتوصل إليه. والسبب هو أنك لم تعرف حقيقة الفلاسفة ولا حقيقة أهل الله على الوجه المطلوب. فغلب عليك التعميم فيهم، وجرك إلى توهم الشبه.

والمثل الذي ضربناه ليس اعتباطيا حتى تقول إنما هو تلفيق، وتمهيد لنتائج مسبقة التصور؛ وإنما هو الحقيقة. ولقد عنينا بالظلمة لدى الفلاسفة، ظلمة الطبع؛ وعنينا بضعف بصرهم، ضعف نور عقولهم. أما أهل الله، فضوء النهار عندهم نور الشرع، وقوة أبصارهم نور عقولهم المستمد من الله باتباع الشرع. أما الأمور المنظور إليها، فهي هي، لا تتغير ولا تتبدل؛ وإنما التبدل يتعلق بالنظر إليها. ولهذا السبب تجد أهل الله، يستخرجون العلوم الحق من كل قول؛ سواء أكان حقا في نفسه أم باطلا. كمن يسمع ضعيف عقل يصف أمرا ما، فيعلم منه الموصوف على قدرٍ لم يبلغه علم الواصف. هكذا هو الأمر.

هيجل:

إنك تقول: **[وإذا عرفنا ذلك، عرفنا لماذا تأثر بعض الغربيين المتبعين للفيلسوف هيجل بمذهب وحدة الوجود كما قال به الإسلاميون، ففلسفة هيجل مأخوذة من الدين المسيحي، بصورة أو أخرى. ولما كان بعض هؤلاء يدرسون اللاهوت المسيحي، وتعرفوا على عقيدة وحدة الوجود كما قال بها ابن العربي وأتباعه، أحب بعض هؤلاء هذه العقيدة واعتبروا أنفسهم تابعين لابن العربي، وهم في الحقيقة تابعون لهيجل وللدين المسيحي.]**:

ونحن نقول لك:

١. جميل منك هنا أنك تفرق بين مذهب ابن العربي رضي الله عنه، وبين مذهب هيجل، من حيث الأصل والغاية.

٢. لا شك أن الدين المسيحي (المنسوب إلى المسيح عليه السلام، وليس الدين النصراني) هو الإسلام في الصورة ما قبل المحمدية. لذلك، فلا عجب أن تكون الحقيقة التي يدلان عليها (والأصح يدل) واحدة. فلا داعي إلى أن ننحجب عن هذه الحقيقة بالإضافات التي تحيل إلى الخصوصيات المنغلقة؛ مع العلم أن النسبة المحمدية للدين هي العامة الجامعة، وإن كان النصارى لا يدركونها. ولو أن علماء الإسلام كانوا على قدر الإسلام من حيث المعرفة، لسهل عليهم كثيرا أن يُكملوا للنصارى نظرتهم إلى الحقيقة؛ ولكن جلهم مثلهم منحجبون بالفروق التشريعية الظاهرة. فاللوم يقع على المسلمين من كونهم أهل الكمال الديني، لو كانوا يعلمون!..

أما قولك في النهاية: **[إذن نزعة وحدة الوجود تؤدي في كثير من الأوقات إلى الإلحاد، وهذه هي التهمة التي كان بعض العلماء المتقدمين يتهمون بها القائلين بوحدة الوجود. وقد آل الأمر ببعض من قال بوحدة الوجود في التاريخ الإسلامي إلى القول بالإلحاد، وكون العالم كله هو الله، وهو عين الإلحاد. وقد نبه إليهم كثير من الناس ومنهم النابلسي في رسالته التي علقنا عليها في هذه الرسالة كما مرَّ.]**:

فمبهم؛ لأنك تقر النابلسي على التحذير من "المعنى الفاسد" من وحدة الوجود؛ وتقر قبله بانتهاء القول بوحدة الوجود إلى الإلحاد؛ دون أن تبين الفرق بين المعنيين. والأصح، هو أن المعنى الإلحادي لوحدة الوجود، هو المتضمن لوجودَيْن أو أكثر؛ وهذا المعنى يقول به كل أهل الإسلام من أهل الشرك الأصغر، ويقول به المتكلمون من أمثالكم. أما المعنى الصحيح لأحدية الوجود، فهو مذهب أهل الله، المطابق للحق الذي جاء من عند الله ونزل به الوحي، وإن كان إدراكه يغيب عن جل العقول.

الخاتمة[١٤]

قولك: **[وإلى هنا أقف في هذه العجالة التي أرجو أن تكون مفيدة في بابها، حيث إن الكلام في هذه المسألة طويل الذيل، وأنا أرجو أن يوفقني الله تعالى إلى كتاب أكثر تفصيلاً، أناقش فيه هذا المذهب بدقائقه وتفصيلاته ولوازمه، وأبين حقيقة هذا المذهب الذي لا يمثل بأي حال من الأحوال معتقد أهل السنة والجماعة الأشاعرة.]**:

يدل على أنك ستعود إلى مسألة "وحدة الوجود" مرة أخرى؛ ونحن ننصحك ألا تفعل، إلا إذا سلكت طريق أهل الله، واستنار قلبك بنور الحق، وصرت تميّز بين الحق والباطل بنور الله لا بفكرك ووهمك؛ فإنهما لا يُعتبران عند أهل الحق، ولا يُلتفت إليهما في طريق الصدق. وإن الاستمرار في الباطل، أقبح عند الله من الوقوع فيه؛ فاعمل يا أخي على أن تتخلص من تسلط الشيطان، حتى لا يتخذك بوقا من أبواقه؛ فإن له أبواقا في كل زمان، يحسبهم عامة الناس من أئمة العلم ويغترون بهم، ولا يزيدهم ذلك من الله إلا بُعدا. وانخلِع من توهمك أنك على السنة، وأنت على غيرها؛ وقد نهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن التفكر في ذات الله، فقال: «لَا تُفَكِّرُوا فِي اللهِ وَتَفَكَّرُوا فِي خَلْقِ اللهِ ..»[١٥]. وذلك لأن الفكر كما أشرنا عدة مرات، لا يتمكن من إدراك الوجود، ومجاله الكون الذي هو من جنسه. وكل تفكر في هذه المسائل لا يعود على صاحبه إلا بالعمى.

---

١٤ – خاتمة كتاب "منح الودود في بيان مذهب وحدة الوجود"، لسعيد فودة.

١٥ – أخرجه أبو نُعيم في حلية الأولياء (٦/ ٦٧-٦٦) عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ سَلَّامٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

خاتمة الرد

إننا في هذا الرد لم نقصد إلى التنقيص من شخص المؤلف أو إلى رؤية الفضل للنفس عليه، نعوذ بالله من أن نجهل أو يُجهل علينا؛ وإنما دعتنا الضرورة للدلالة على الحق، وتصحيح المسار لإخواننا من باب التناصح المأمور به شرعا. ولقد أخذَنا الكاتب حيث يريد، فلم نتمكن من تناول المسألة من الجوانب التي كنا نراها أفيد للقارئ؛ ولكن الخير فيما اختاره الله. ولولا أن غيرنا قد سبق إلى الكتابة في هذا الموضوع، وأتاه من غير بابه، ما كنا تجرأنا على الخوض فيه بهذه الطريقة، ولا اعتبرنا فيه غير أهل الحق والحقيقة.

وقد كنا في بداية الرد قد وعدنا بالرجوع إلى الأدلة الشرعية، ظنا منا أن الكاتب لا بد وأن يؤسس لأقواله من الكتاب والسنة، لكن الواقع كان غير ذلك، حيث اكتفى بالرجوع إلى ما ظنه عقائد أهل السنة، فلم نتمكن من مخالفته في الطريق، حتى لا نذهب بعيدا عما أتى به. ولا بأس أن نشير في عجالة إلى بعض الآيات التي تدل على ما ذهبنا إليه في مسألة "أحدية الوجود"، من غير أن ندخل فيما تحويه من علوم وأسرار؛ لعل أن يستنير بنورها القارئ الحائز لشروط النظر فيها. فمن ذلك، قوله تعالى:

- ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥].
- ﴿فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ قَتَلَهُمْ وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى وَلِيُبْلِيَ الْمُؤْمِنِينَ مِنْهُ بَلَاءً حَسَناً إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [الأنفال: ١٧].
- ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ اللَّهَ يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ [الفتح: ١٠].
- ﴿وَتَرَاهُمْ يَنْظُرُونَ إِلَيْكَ وَهُمْ لَا يُبْصِرُونَ﴾ [الأعراف: ١٩٨].

- ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ (٢٦) وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن: ٢٦-٢٧]
- ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١].

هذا، من حيث المعنى الظاهر، وإلا فالقرآن كله والسنة، دليل على أحدية الوجود؛ لأنه لولا الأحدية ما وجدت واحدية الصفات والأفعال مستندا تستند إليه في ظهورها.

وإننا في ختام هذه الرسالة، نسأل الله أن ينفع بها الكاتب والقارئ، وأن يُلهمنا سبحانه الصواب والحق، وأن يجنبنا الزيغ والضلال، فإنه ولينا ومولانا؛ لا إله إلا هو، كما هو، كما نعلم وكما نؤمن؛ وفوق ما نعلم وفوق ما نؤمن؛ لا نهاية للعلم به سبحانه كما لا نهاية له.

وصلى الله على المبلّغ للحق بالحق، محمد، وعلى آله وأصحابه وأمته، وسلَّم تسليما يليق بقدره عنده؛ والحمد لله رب العالمين.

فهرس

مقدمة	٣
الفصل الأول: الباب الأول: في بيان مذهب وحدة الوجود	٧
الفصل الثاني: الفصل الأول: قواعد وضوابط عامة في وحدة الوجود	١١
الفصل الثالث: الفصل الثاني: الرد على رسالة النابلسي المسماة: (إيضاح المقصود من وحدة الوجود)	٢٣
الفصل الرابع: هل المعارضون لوحدة الوجود محجوبون؟	٣٢
الفصل الخامس: المعنى الصحيح والمعنى الباطل لوحدة الوجود	٣٥
الفصل السادس: هل القول بوحدة الوجود لا يخالف قول أهل السنة؟	٤٠
الفصل السابع: موقف النابلسي من علم الكلام	٤٤
الفصل الثامن: بيان وحدة الوجود عند النابلسي	٤٨
الفصل التاسع: وحدة الوجود قريبة من الحلول والاتحاد	٥٧
الفصل العاشر: المعنى الباطل لوحدة الوجود عند النابلسي	٦٨
الفصل الحادي عشر: الباب الثاني: وحدة الوجود بين الفلاسفة	٧٤
الخاتمة	٨١
خاتمة الرد	٨٢
فهرس	٨٥